

# خريطة طريق بناء المواطنة والحكم الرشيد في العراق

الناتجة من  
الحوار العراقي  
لبناء الوطن والمواطنة  
(٢٠٢٠-٢٠١٨)



**خريطة طريق  
بناء المواطنة  
والحكم الرشيد  
في العراق**

**٢٠٢١**

# فهرس المواضيع

٤ ..... الملخص التنفيذي

٩ ..... توطئة

١٢ ..... السياق العراقي العام

- ١٢ ..... العراق ما بعد حراك تشرين الثوري  
١٣ ..... جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها  
١٣ ..... العقد الاجتماعي ووحدرة الوطن  
١٤ ..... التمثيل الديمقراطي والممارسة السياسية  
١٥ ..... السيادة الوطنية في ظل التجاذبات الداخلية والدولية  
١٦ ..... إشكالية الاقتصاد النفطي الرعي  
١٧ ..... التنمية والعدالة الاجتماعية  
١٨ ..... الإصلاح ومحاربة الفساد

١٩ ..... القسم الأول: الهوية الوطنية وثقافة التعددية

- ٢٠ ..... ١. الهوية الجامعة والسرديات المتعددة  
٢٥ ..... ٢. ثقافة الحوار واحترام الاختلاف  
٢٩ ..... ٣. الحماية القانونية للأقليات  
٣١ ..... ٤. مواجهة التعصب والتربية على التعايش السلمي  
٣٣ ..... ٥. مواجهة خطابات الكراهية

٣٧ ..... القسم الثاني: المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع

- ٣٨ ..... ٦. التنوع وحرية التعبير والمساواة بين المواطنين  
٤١ ..... ٧. المجتمع المدني وثقافتنا المناصرة والمحاسبة  
٤٣ ..... ٨. مشاركة الشباب في تجديد الحياة السياسية  
٤٥ ..... ٩. تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة  
٤٨ ..... ١٠. مشاركة الأقليات في الحياة السياسية  
٥٠ ..... ١١. العشائرية ودولة الحق والقانون

## القسم الثالث: المصالحة والعدالة الانتقالية

- ٥٣ .....  
٥٤ ..... ١٢. المصالحة وتنقية الذاكرة  
٥٨ ..... ١٣. الهجرة والطاقت في الخارج  
٦١ ..... ١٤. إنهاء معاناة النازحين وتأمين عودتهم  
٦٥ ..... ١٥. عودة النازحين الذين يُنظر إليهم على اعتبار أنهم مرتبطون بداعش

## القسم الرابع: التنمية الشاملة والمستدامة

- ٧٠ ..... ١٦. التحديات التربوية وتجديد المناهج  
٧٣ ..... ١٧. التعليم العالي وتأهيل الشباب لسوق العمل  
٧٦ ..... ١٨. الصحة والخدمات الطبية  
٧٩ ..... ١٩. الصحة النفسيّة  
٨١ ..... ٢٠. حماية البيئة والموارد الطبيعية

## الملحق الأول

- ٨٤ ..... المشاركون والمشاركات في الحوار

## الملحق الثاني

- ٨٥ ..... المؤسسات المنظّمة

# الملخص التنفيذي

## ١- في منهجية الحوار

انطلاقاً من الهمّ الوطني المشترك، والرغبة في البحث عن رؤية جامعة تنهضُ بالعراق من أزماته المتراكمة، للسَّير به نحو دولة المواطنة والحكم الرشيد، شاركت (٣٣) ثلاثاً وثلاثونَ شخصياً من الشخصيات العراقية السياسية والدينية والأكاديمية، ومن قيادات المجتمع المدني، في حوارٍ من المسار الثاني، وطيّ وصرّحٍ وهادفٍ، نتجت عنه هذه الوثيقة.

وجرى الحوار على مدى سنتين، عبّر أربعة مؤتمرات، عُقدت بين تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بمعدّل يومين أو ثلاثة أيام لكلِّ جولةٍ من جولات الحوار، وأقيمت الجولة الأخيرة إلكترونياً، بسبب الأحوال الصحيّة التي فرضتها جائحة "كورونا". وشارك الشباب العراقي في هذا المسار، بالاستماع إلى رأي ممثلين/ات عنهم في موضوعات الحوار.

وحدّد المشاركون/ات موضوعات الحوار، وأبرزت المشكلات التي تعترض بناء الوطن والمواطنة في العراق، وأسهموا في إثراء مضامينها، عبّر مداخلاتٍ تمهيدية وأوراقٍ مكتوبة ومناقشاتٍ مستفيضة، ثمّ وضعوا التوصيات والسياسات المناسبة لها، لتحقيق التغيير المنشود، في الوقت الذي قدّم فيه مركز رشاد للحوكمة الثقافية<sup>٢</sup> خبرته، بإدارة الحوار وتحرير التقارير على نحوٍ محايد، بالتعاون مع مؤسّسات عراقية شريكة في تنفيذ المشروع<sup>٣</sup>.

إذن، يمثّل هذا التقرير ثمار حوار المسار الثاني بين الشخصيات العراقية التي شاركت فيه، من دون أن يلغي التباين الفكري والسياسي بينهم، فضلاً عن أنّ هذه الوثيقة لا تسعى إلى الشموليّة في تحديد المسائل المُعالَجة، ولا تدّعي تقديم إجابات حصرية عنها؛ ذلك بأنّ تشعّب موضوعات الحوار وتشابك بعضها ببعض، اقتضى اعتماداً مقاربيةً شاملةً في التحليل، مع التركيز على موضوعات محدّدة، وُضعت لها توصيات سياسية لمعالجتها، تتّصل بمسائل المواطنة والتنمية والعدالة الاجتماعية. أمّا الموضوعات الأخرى فجاءت توصيفاً للسياق العام لهذا الإصلاح، وهو ما يحتاج إلى مسارات حوارٍ إضافية لمعالجته.

- ١ راجع: للملحق الأول في التقرير: لائحة المشاركين والمشاركات في الحوار.
- ٢ مركز رشاد للحوكمة الثقافية تابع لمؤسسة أديان للتنوّع والتضامن والكرامة الإنسانية، المسجّلة في لبنان بوصفها منظمة غير حكومية، مستقلة، لا تتوخّى الربح.
- ٣ من تلك المؤسّسات العراقية الشريكة: كرسي اليونسكو في جامعة الكوفة لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي، وجمعية الأمل العراقية، ومؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

## ٢- في السياق العراقي والإصلاحات البنوية

يرى المشاركون/ات في الحوار أنّ الحراك الاحتجاجي الثوري، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بشعاره "نريد وطناً"، يُعدُّ تحوُّلاً لافتاً في المشهد العراقي، يقتضي التعامل معه بوصفه قاعدةً للإصلاح وبناء المستقبل، ويؤكد ضرورة مشاركة الشباب والشابات في صناعة القرارات السياسية والاجتماعية.

إنّ الوصول إلى: «عراقٍ مدنيٍّ ديمقراطيٍّ تعُدُّدي، يحترم كرامة الإنسان وحقوقه، ويعيش بسلام في إطار دولة المواطنة الحاضنة للتنوع»<sup>٤</sup>، ليس مجردَ مطلبٍ، بل هو التزامٌ مساري يتطلّب التعاون بين الأطراف المعنية كافة: الهيئات الحكومية والسياسية، والمجتمع المدني بقوّاه الشبابية والنسائية والثقافية والأكاديمية والإعلامية، ومرجعياته الروحية، والقوى الاقتصادية؛ بالتعاون مع الهيئات والجمعيات والمنظمات الدولية. إنّ هذا المسار يقتضي تجديد الثقة والعقد الاجتماعي بين العراقيين أنفسهم من جانب، وبينهم وبين الدولة من جانب آخر، وتحقيق حُرمةٍ من الإصلاحات البنويّة في النظام، وفي آليات الحكم وممارسته، وفي السياسات العامة، وبسط الدولة سيادتها وسلطتها على كامل أراضيها، وعلى علاقاتها الإقليمية والدولية، على النحو الآتي:

- استكمال بناء المؤسسات الدستورية، وتحقيق الإصلاحات التي تعالج الالتباسات أو المسائل غير المحسومة في الدستور، كاللجج بين نظام الحكم الاتحادي والنظام اللامركزي، وإدارة التعدّدية وضمان حقوق الأقليات ومشاركتهم الفاعلة، فضلا عن إنجاز ملف المناطق المتنازع عليها.
- تعزيز سيادة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، والاستفادة من النجاح في مواجهة الإرهاب، لبناء إستراتيجية عراقية أمنيّة ودفاعيّة متكاملة، تُعزّز مناعة الوطن ووحدته، بما يؤكّد سيادة الدولة الناجزة، وحُسن الانتظام العام تحت سقف القانون، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على أيّة مصلحة خارجية، أو فئوية داخلية.
- محاربة الفساد الذي تسرّب إلى مفاصل الدولة والمجتمع على حدّ سواء، وهو ما يقتضي تطوير مفهوم الخدمة المدنية، واستخدام الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الشفافية والرقابة والمحاسبة، وتعزيز استقلالية القضاء، وتعميم ثقافة القانون وهيبته واحترامه.
- تفعيل القوانين ومشاريع القوانين والأنظمة الانتخابية، ووضع سياسات وطنية شاملة للقضايا الرئيسة، وتعزيز دور المجتمع المدني، وُصولاً إلى ترسيخ الوعي الديمقراطي وتحقيق التداول المرن للسلطة.

٤ خلاصة ورشة حوار مع مجموعة من الشباب العراقي من مختلف المناطق والمكوثات، نظّمها معهد المواطنة وإدارة التنوع في مؤسسة أديان، بالشراكة مع كرسي اليونسكو في جامعة الكوفة لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي.

- تطوير إستراتيجية اقتصادية واجتماعية، تُحرّر العراق من الاعتماد شبه الحصري على عائدات النّفط، وتنقله من الاقتصاد الرّيعي إلى الإنتاجي، وتواجه تداعيات جائحة كورونا، وتُحقّق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

### ٣- في التوصيات السياساتية المقترحة

#### أ) الهويّة الوطنيّة وثقافة التعدّدية

منح المتحاورون/ات هذه المسألة مساحة واسعة في نقاشاتهم، ووضعوا خمس توصيات، فضلا عمّا يرتبط بها من سياسات تنفيذية؛ ابتغاء الوصول إلى:

- ← تعزيز هوية وطنية عراقية جامعة للهويات الفرعية بأنواعها كافّة، في ضمن مشروعٍ وطنيٍّ متكامل، يحفظ للعراق وحدته المتنوّعة، ويضمن الاحترام الدستوري والقانوني والثقافي للهويات الفرعية.
- ← احترام حقّ الآخرين في الاختلاف في الرأي، والتمنّع بحريّة المعتقد والدين، والتمرّس بالسلوك الحواري والتمشك بقيمه.
- ← تمكين "الأقليات" من الاستفادة من التمييز الإيجابي، لضمان مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة.
- ← القضاء المتدرّج على ظاهرتي التعصّب والعنف، وتعزيز السلم المجتمعي.
- ← احتواء خطابات الكراهية، ووضع حدّ لها.

#### ب) المواطنة الفاعلة والحاضنة للتوّع

ترتكز خريطة طريق بناء المواطنة والحكم الرشيد في العراق على تعزيز المواطنة، ليس على مستوى الوعي الوطني فحسب، بل على مستويّ الفعل والتفاعل أيضا، اللذين يحقّقان مشاركة بناة للجميع في الحياة العامّة. ولهذا وضع المتحاورون/ات ستّ توصيات سياساتية أخرى، تسعى للوصول إلى:

- ← المساواة بين المواطنين، على تعدّد انتماءاتهم الدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، وضمان حريّة الرأي والتعبير والاحتجاج.
- ← الشفافيّة في عمل المؤسسات الحكومية، لتفعيل المحاسبة وتطوير السياسات العامّة وتحقيقها، من خلال مناصرة المجتمع المدني لها، والشراكة مع المؤسسات العامّة.

- ← المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة السياسيّة، وتعزيز فرص التغيير الذي يطمحون إليه.
- ← تحسين الأوضاع الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للمرأة، لتحقيق المساواة والعدالة القائميتين على النوع الاجتماعي، وزيادة مشاركتها في مواقع صنع القرار وبناء الأمن والسلام، ومواجهة كلّ أشكال التمييز.
- ← إنصاف الأقليّات التي مُنحت مقاعد "الكوتا"، عبّر تطوير النظام الانتخابي، لكي تتمكّن من التمثيل الفعلي في هذه المقاعد.
- ← تعزيز سيادة القانون والاحتكام إلى نصوصه، وتطبيقها بالتساوي على الجميع، والتصديّ لتغوّل النزعات العشائرية.

## ج) المصالحة والعدالة الانتقالية

يحتاج المجتمع العراقي -الذي عانى العنف والصراعات والقتال الداخلي- إلى مسارٍ شاملٍ، يحقّق المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية. ويجب أن يشمل هذا المسار أيضاً مئات القتلى والجرحى الذين سقطوا في ثورة تشرين/أكتوبر، وآلاف المغيّبين بسبب الاقتتال الأهلي والعنف الطائفي بعد سنة ٢٠٠٣. من هنا، تُوصي خريطة الطريق هذه بأربع توصيات مع سياسات تنفيذية ترتبط بها، للوصول إلى:

- ← إعادة بناء الثقة بين العراقيين كافةً، عبر تحقيق العدالة الانتقالية للجميع وترميم النسيج الاجتماعي، لتحقيق السّلم والاستقرار الأهليين، والوصول إلى الاستقرار السياسي.
- ← عودة العوائل النازحة، وإعادة توطينها في مجتمعاتها المحليّة، وتخفيف التوتّر عنها، وتجنّب حدوث التغييرات الديموغرافية في المدن العراقيّة، بما يحفظ النسيج المجتمعي العراقي التعدّدي.
- ← دمج ما يُعرّف بـ«عوائل داعش» وأطفالها في النسيج المجتمعي العراقي، بعد إعادة تأهيلهم وتنقية ذاكرتهم، بما يعزّز هويّة المواطنة وخيار المصالحة، بمسارٍ قانونيٍّ قضائيٍّ عادل.
- ← الحدّ من هجرة الكفاءات العراقية، بما يُسهّم في إعادة الوصل بين المقيمين العراقيين والمغتربين، ويُحفّزهم إلى الاستثمار في العراق ودعمه على الصعد كافةً.

## د) التنمية الشاملة والمستدامة

التنمية موضوعٌ واسعٌ ومتشعبٌ؛ لذا ركّز المتحاورون/ات فيها على خمسة عنواناتٍ مُلحّة، فوضعوا لها خمس توصياتٍ وسياساتٍ تنفيذية، ابتغاء الوصول إلى:

- ← تأهيل البنية التحتية لجميع المدارس والمؤسسات التعليمية، وإعادة بناء العناصر القيميَّة للجهاز التربوي، للقضاء على الأميَّة ونجاح العملية التربوية.
- ← تَبَيُّ المعايير المهنية الفاعلة في تطوير التعليم العالي، وتحسين جودته، وربطه بسوق العمل.
- ← الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية المتكاملة والشاملة للمواطنين كافةً، لخلق مجتمع مُعافٍ جسدياً ونفسياً واجتماعياً.
- ← تعزيز الصِّحة النفسية عبر تقديم خدمات عالية الجودة، وتأهيل كوادر قادرة على الاستجابة السريعة في كلِّ أنحاء البلاد.
- ← حماية البيئة وتحسينها بإزالة الأضرار التي لحقت بها ومعالجتها، والحفاظ على الصِّحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والطبيعي، بما يضمن التنمية المستدامة.

## العراق ما بعد حراك تشرين الثوري

تُعَدُّ هذه الوثيقة لتطوير السياسات العامة المرتبطة بمسائل بناء المواطنة والحكم الرشيد في العراق، بما تشمل من استثمارٍ إيجابي للتنوع، وإدارة للتعددية، والتزامٍ للتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، ثمرةً حوارٍ دام سنتين (٢٠١٨-٢٠٢٠)، وجرى بين نخبة من الشخصيات العراقية السياسية والدينية والأكاديمية، ومن قيادات المجتمع المدني<sup>٥</sup>. شارك المتحاورون/ات بصفتهم الشخصية في حوارٍ غير مقيد بأيّ أجندات شخصية أو مؤسسية، بهدف وضع مقترحات لخريطة طريق واقعية، تُعزِّز مسار بناء الدولة، وتُسهم في إخراج المجتمع العراقي من أزماته، وتُعزِّز تضميد جراحه.

انطلق هذا الحوار من الهمّ الوطني المشترك، للتوصل عبر الإصغاء إلى وجهات النظر والخبرات المختلفة، إلى قراءة مشتركة للمصلحة الوطنية الجامعة، دون أن يُلغى ذلك التباينات السياسية والفكرية بين المشاركين/ات. وعلى الرّغم من التعقيدات التي تكتنف الموضوع بطبيعته، وآثار الواقع الصعب التي تُطول المتحاورين/ات بأشخاصهم، طبعت الصراحة والجرأة والسماحة والموضوعية جوّ الحوار؛ ما أسهم في نجاحه وإثراء مضمونه. لهذا، تُشكّل هذه المبادرة علامة ونموذجًا من دور الحوار الصريح والمسؤول، في بناء الثقة بين المواطنين والقياديين في الحياة العامة، وحلّ المشاكل وبلورة رؤية جامعة للصالح العام، وتوطيد الإرادة المشتركة للعيش معًا بهناء وسلام.

شكّلت المواطنة الحاضنة للتنوع الإطار المفاهيمي لهذا المسار الحواري، إذ يقتضي هذا المفهوم أولاً الاعتراف بالتنوع، والابتعاد عن المواقف الأحادية والسياسات الانصهارية، والنظر إلى النسيج المجتمعي بكل مكوّناته، وإلى خصوصيات هذه المكوّنات وخبراتها وحاجاتها المتنوعة. ولا يقتصر التنوع هنا على الاختلاف الإثني أو اللغوي أو الثقافي أو الديني، بل يشمل أيضًا الاجتماعي والجندري والفكري وغير ذلك. والغاية أن تضمن دولة المواطنة غياب التمييز والإجحاف بحق فئة من الناس بسبب هويتها، لا بل أن يجري النظر أيضًا إلى التنوع بوصفه مصدر غنيّ للمجتمع وعامل تنمية وإبداع.

ثانيًا: تتطلّب المواطنة الحاضنة للتنوع مشاركة الجميع العادلة في إدارة الحياة العامة، والتنعم بموارد الوطن وخيراته. فمع أنّ المساواة بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم تُشكّل حجر الأساس لدولة المواطنة، يبقى من الضروري التحقق من أنّ

٥ راجع: «الملحق الأول: المشاركون/ات في الحوار».

نظام الحكم وآلياته الديمقراطية والسياسات العامة والثقافة المجتمعية، لا تجنح في اتجاه طغيان أكثرية عددية أو أقلية متسلطة على الدولة ومقدّراتها. فالأنظمة الديمقراطية تحتاج -زيادةً على المساواة في الفرص- إلى ضوابط تضمن تحقُّق معياري المشاركة الشاملة والعدالة الاجتماعية.

على هذا الأساس، دعا مركز رشاد للحوكمة الثقافية في مؤسسة أديان<sup>٦</sup> إلى هذا الحوار، ونظّم مؤتمراته الثلاثة في بيروت<sup>٧</sup> وبغداد<sup>٨</sup> وأربيل<sup>٩</sup>، إضافة إلى المؤتمر الرابع الذي انعقدت جلساته إلكترونياً<sup>١٠</sup>. فبسبب عدم الاستقرار السياسي في العراق ولبنان، بعد شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، إضافة إلى التحدّيات التي فرضتها جائحة كوفيد١٩، تعطلت إمكانية اللقاء خلال هذه الفترة. لكن الحوار استعاد وتيرته إلكترونياً لإنجاز هذه الوثيقة، ووَضِع خطة العمل وتقديمها إلى السلطات المعنية. ويحزننا أن نكون قد فقدنا أحد الزملاء في مجموعة الحوار هذه، السيد هشام الهاشمي<sup>١١</sup>، الذي سقط ضحية العنف المنفصل والعمل على إسكات الأصوات المستقلة، وهو الخبير بقضايا الأمن والتطرّف، والمناصر بجرأة لمناهضة الفساد والمحاصصات الطائفية على حساب قيام دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية.

قدّم مركز رشاد للحوكمة الثقافية خبرته بإدارة الحوار بشكل محايد، والتواصل مع المشاركين أثناء فترة المؤتمرات وبعدها لوضع خريطة الطريق هذه (خلاصة الحوار)<sup>١٢</sup>؛ في حين حدّد المشاركون أنفسهم موضوعات الحوار، وأسهموا في إثراء مضمونها عبر مداخلات تمهيدية وأوراق مكتوبة ومناقشات واسعة، سعت إلى تشخيص أبرز الإشكاليات التي تعترض حالياً بناء الوطن والمواطنة في العراق، ومن ثمّ صياغة السياسات المناسبة لتحقيق التغيير المنشود، بهدف رفعها إلى أصحاب القرار المعنيين، والحوار معهم حول سُبل تبنّيها وتحويلها إلى برامج تنفيذية.

تشعّبت موضوعات الحوار بسبب تعدّد التحدّيات وتشابكها بعضها ببعض. فمواضيع التنمية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، لا تنفصل عن مسائل الهوية والترابط الاجتماعي والمصالحة والسلام الأهلي من جهة، ولا عن القضايا الدستورية المتعلقة بشكل الدولة ونظام الحكم ومسألة السيادة من جهة أخرى. لقد تطرّق المتحاورون إلى كل هذه المسائل، وانتهوا -خاصة على مستوى السياسات العامة والإصلاحات المقترحة-، إلى التركيز على مسائل المواطنة والتنمية والعدالة الاجتماعية، في حين شكّلت الموضوعات الأخرى توصيفاً للسياق العام لهذا الإصلاح، والذي يحتاج إلى مسارات إضافية لمعالجته.

لذلك، بعد تقديم السياق العراقي العام، الذي يُشكّل الإطار الواقعي والحيوي لأي مبادرة للإصلاح والتغيير الإيجابي، تُركّز هذه الوثيقة على أربعة رئيسة. يُعالج القسم الأول منها عنوان الهوية الوطنية وثقافة التعددية. والقسم الثاني يتطرّق إلى المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع. أما القسم الثالث، فيركّز على مسائل المصالحة والعدالة الانتقالية. والقسم الرابع والأخير يُعالج مواضيع مرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة.

- ٦ مؤسسة غير حكومية لبنانية، مستقلة وغير سياسية، ولا تتوخّى الربح؛ تعاونت في تنفيذ هذا المشروع مع كرسي اليونسكو في جامعة الكوفة لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي، وجمعية الأمل العراقية، ومؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، وساهمت بتمويله كنيسة السويد.
- ٧ أُقيم مؤتمر بيروت في ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
- ٨ أُقيم مؤتمر بغداد في ٢١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.
- ٩ أُقيم مؤتمر أربيل في ٢٠-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٩.
- ١٠ انعقد المؤتمر الرابع إلكترونياً على ثلاث جلسات في ٢ و ١٦ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.
- ١١ جرى اغتيال هشام الهاشمي في السادس من تموز/يوليو ٢٠٢٠، في بغداد عندما كان في سيارته أمام منزله.
- ١٢ خلاصة ورشة حوار مع مجموعة من الشباب العراقي من مختلف المناطق والمكونات، نظّمها معهد المواطنة وإدارة التنوع في مؤسسة أديان، بالشراكة مع كرسي اليونسكو لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي، في جامعة الكوفة.

لا تهدف هذه الوثيقة إحدًا إلى الشمولية في تحديد المسائل المعالجة؛ ولا تدعي الحصرية في الإجابة عنها، بل إن التوصيات السياسية المقترحة في جداول مركزة تتناول عشرين موضوعًا، تُعبّر عن عدم الاكتفاء بالتوصيف النظري للمسائل، وتسعى للإسهام عمليًا في رسم خريطة طريق تنفيذية لمعالجتها. ولما كانت هذه الوثيقة قد أتت نتيجة حوار صريح وبنّاء، فنأمل أن تُسهم بدورها في تحفيز مزيد من الحوارات والتعاون بين السلطات الحكومية والخبراء والأكاديميين والمجتمع المدني، في سبيل تلبية طموحات الشباب العراقي وتعزيز المواطنة والتنمية الشاملة في البلاد.



# السياق العراقي العام

## العراق ما بعد حراك تشرين الثوري

تتالت الحركات الاحتجاجية في العراق في السنوات الأخيرة، حتى بلغت ذروتها في الحراك الاحتجاجي الثوري الذي انطلق في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، والذي أدخل تغييرًا مهمًا على المشهد العراقي ككل، يُمثّل حالة جديدة يجب التعاطي معها بوصفها قاعدةً للإصلاح وبناء المستقبل، والتركيز على ضرورة مشاركة الشباب في صناعة القرارات السياسية والاجتماعية. شمل هذا الحراك ولا يزال غالبية مناطق العراق، وحظي بمشاركة شعبية واسعة النطاق نوعًا ما، وبتأييد أغلب فئات المجتمع المختلفة وتعاطفها. فالحراك كان أشبه بإعلان مطلب مجتمعي شامل لا يختلف فيه كثيرون، اللهم إلا المستفيدون من الواقع الراهن.

كان الشباب هم العنصر الأساسي في هذا الحراك، فهم يمثلون النسبة العظمى من سكان العراق، وهم أكثر الفئات تضررًا. وفي العادة، هم أشد استعدادًا للتغيير، فضلًا عن أنهم جيل وُلد أو نشأ وترعرع في نظام ديمقراطي يُقرّ دستوره بحق التعبير عن الرأي. ولعل أهم ما حققه هؤلاء الشباب، هو الاعتراف بحركتهم المطلبيّة وإثبات وجودهم في المشهد العام، وقد دفعوا أثمانًا غالية لذلك.

كان شعار "نريد وطن" جوهر هذا الحراك، فعبر عن موقف وطني عراقي جامع، كان غائبًا فترة ليست قصيرة من الزمن. ويُضاف إلى البُعد الوطني، البُعد المجتمعي الاقتصادي له؛ إذ إنّ الحراك يُعدّ أيضًا حركة الفقراء والمحرومين في مجتمع بدأت تتمايز فيه التشكيلات الطبقيّة، وبرزت فيه بعض الفئات اليسورة نتيجة لتحالفاتها مع الطبقة السياسية الحاكمة، في نظام اقتصادي ريعي.

ولعلّ أبرز التحوّلات الناتجة من هذا الحراك الاحتجاجي الثوري، الساعي لإنهاء نظام المحاصصة الحزبية والطائفية المهيمن على الدولة العراقية، كان إعلان الحكومة إجراء انتخابات مبكرة على أساس قانون انتخابي جديد. وعلى الرغم من عدم رضى الجميع عنه، يمكن للقانون أن يساهم في تعزيز فرص وصول وجوه جديدة إلى الندوة البرلمانية، مع ازدياد قدرتها على منافسة الأحزاب التقليدية الكبيرة. مُحزنٌ أن يكون هذا الحراك الذي هو من أجل عراق أفضل وفُرص أكثر لأجياله الشابة، قد دفع ثمنًا غاليًا بسقوط حوالي سبعمئة شهيد وآلاف الجرحى والمعتقلين والمغيّبين من بين صفوفه. فقد جرى استهداف بعض قيادات الرأي فيه، ومواجهتها بالعنف المسلح من بعض التنظيمات أو من قبل الوحدات الأمنية

الحكومية. وإن لم يستطع الحراك تحقيق كامل أهدافه -رغم حجم التضحيات-، يكفي أنه رفع منسوب الوعي لدى المواطنين بضرورة انخراطهم في النضال، من أجل تحقيق أهدافهم السياسية والاجتماعية، ومحاسبة المسؤولين على إخفاقاتهم أو فسادهم في ممارسة مهامهم الوطنية. أيضًا أسهم الحراك في توضيح رؤية الشباب العراقي لمستقبل وطنهم، حيث اختصرتها مجموعة منهم كالآتي: «عراق مدني ديمقراطي تعدّدي، يحترم كرامة الإنسان وحقوقه، ويعيش بسلام في إطار دولة المواطنة الحاضرة للتنوع».

## جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها

لقد فرضت جائحة كوفيد-١٩ ذاتها -مع تبعاتها القاسية على صحة المواطنين وحياتهم وعلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية-، على المشهد العالمي خلال العام ٢٠٢٠. وفي العراق، تخطّى عدد الحالات المصابة بالفيروس عتبة نصف مليون إصابة، في حين تتزايد كل يوم أعداد الوَفَيَات بسببه، حيث جاوز عتبة العشرة آلاف وفاة. لا شكّ أن الجائحة سوف تترك آثارًا مؤلمة في مختلف نواحي الحياة، من حداد في العائلات وإرهاق للنظام الصحي العراقي المحدود القدرات، إلى التراجع الاقتصادي. فقد أشارت وزارة التخطيط إلى أنّ ٤٢٪ من سكان العراق أصبحوا عرضة للفقر نتيجة لجائحة كورونا؛ وأنّ ١٥٪ من بينهم يعانون من هشاشة شديدة العمق لشدة ما يعانونه من حرمان<sup>١٣</sup>. ومن المتوقّع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للعراق في عام ٢٠٢٠ بنحو ١٠٪، وأن يصل عجز الموازنة في العام نفسه إلى مستوى غير مسبوق، بما يقارب ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يترافق ذلك مع فقدان العديد من فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، وسوف يزداد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ما يعادل ثلث سكان العراق<sup>١٤</sup>.

إنّ التحديات الناتجة من الجائحة، لا تقتصر إذًا على برامج التوعية والمواجهة الصحيّة، بل تتطلّب أيضًا إعادة ترتيب الأولويات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لتعزيز فرص الصمود المجتمعي والنهوض الاقتصادي، بأقل كلفة وأسرع فترة ممكنة.

## العقد الاجتماعي ووحدّة الوطن

بعد ٤٥ سنة من الدساتير المؤقتة، وضع العراقيون في العام ٢٠٠٥ أوّل دستور دائم للبلاد، وأُجريت عمليّة كتابة الدستور الجديد في ظروف غير ملائمة وعلى عجل<sup>١٥</sup>. عبّر الدستور عن العقد الاجتماعي بين العراقيّين، وبينهم وبين الدولة

<sup>١٣</sup> راجع: وزارة التخطيط، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر

والهشاشة في العراق، دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي (WB) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، يوليو ٢٠٢٠.

<sup>١٤</sup> راجع: تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، عن «أثر كوفيد-١٩ في الاقتصاد العراقي» (بالإنكليزية).

<sup>١٥</sup> مرّت لجنة كتابة الدستور بمرحلتين: في المرحلة الأولى اشترك في كتابته الشيعة والكورد، وفي المرحلة الثانية اشترك ١٥ شخصيّة سنيّة. فتكوّنت اللجنة من ٧٠ شخصًا، ولكن لم يكن بينهم متخصصّ في القانون الدستوري إلا واحد فقط. أما مدّة كتابته، فكانت ٤٢ يومًا فقط.

العراقية في مرحلة ما بعد سقوط الديكتاتورية. وحصلت في المرحلة الأخيرة نقلة تشريعية لافتة، أسست -مع ضعف تأثيرها في المدى القريب- لفكر جديد في التعاطي مع قضايا الشأن العام. لكن، تبقى الحاجة ملحة إلى استكمال بناء المؤسسات الدستورية العراقية، وتفعيل القوانين ومشاريع القوانين ووضع سياسات وطنية شاملة للقضايا الرئيسية.

لقد ترك الدستور العراقي الجديد بعض المسائل الأساسية ملتبسة، أو غير محسومة؛ ما أعاق تحقيق الاستقرار السياسي، إذ يمزج الدستور العراقي بين نظام الحكم الاتحادي<sup>١٦</sup>، والنظام اللامركزي<sup>١٧</sup>، حيث جزء من العراق فدرالي<sup>١٨</sup>، والجزء الأكبر موحد. وامتد غياب التوافق إلى رسم حدود إقليم كردستان<sup>١٩</sup>، مروراً بالموازنة ومهام قوات الأمن، وانتهاءً بالأمال والتطلعات ومقتضيات وحدة الوطن والعيش المشترك.

بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي، شكّل واقع جديد على الأرض بفعل التحرير، خاصة في المناطق المسماة "المتنازع عليها". ومن المعلوم أن جزءاً من هذه المناطق يعني المكونات الصغيرة، كالأيزيديين وأهمية منطقة سنجار بالنسبة إليهم، والمسيحيين الموجودين بكثرة في سهل نينوى، وغيرهم. لذلك، ما تزال هذه المسألة تعوق إنجاز عودة النازحين إلى ديارهم، وتحقيق الأمان والتنمية والاستقرار في مناطقهم، وتعزيز وحدة الوطن على أسس سليمة. وقد شكّل أخيراً الاتفاق حول قضاء سنجار خطوة أولى في هذا الاتجاه.

جمع الدستور بين الديني والمدني، بشكل جعل مقارنة التنوع الديني وحرية المعتد ملتبسة<sup>٢٠</sup>؛ ما عاق التطبيق الفعلي والشامل لحرية الدين والمعتقد<sup>٢١</sup>، وعقد مثلاً وضع التشريعات المنظمة للأحوال الشخصية. وعززت الممارسة السياسية منظومة إدارة الدولة على الأسس الطائفية القومية والمذهبية<sup>٢٢</sup>، حيث اعتبر بعضهم ذلك سبباً رئيساً لتنامي المحاصصات وتقهقر مفهوم المواطنة والمسؤولية الوطنية، وتعزيز الفرقة الطائفية والقومية بين المكونات العراقية.

## التمثيل الديمقراطي والممارسة السياسية

دخل العراق مسار التحول الديمقراطي، مع سقوط نظام الاستبداد السابق عام (٢٠٠٣). ولا تكفي الانتخابات وفصل السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها لتحقيق الديمقراطية، بل يحتاج الأمر إلى وجود مجتمع مدني فاعل، وإلى أن تتحول الديمقراطية إلى ثقافة عامة، بمعنى أن الإنسان يتبنى الديمقراطية في كل مَفصل من مفاصل حياته.

لذلك، يتساءل بعضهم عن إمكانية الحديث في بناء ديمقراطي في ظلّ المحاصصات الطائفية، ليس على مستوى السياسة فقط، بل أيضاً على مستوى

١٦ جاء في المادة (١) من الدستور: «جمهورية العراق دولة اتحادية».

١٧ المادة (١١٦) تشير إلى أن النظام الاتحادي في العراق يتكوّن من عاصمة، و«إقليم اتحادي»، ومحافظات «لامركزية» و«إدارات محلية».

١٨ رسمت المادة (١٤٠) من الدستور العراقي خريطة طريق لم تُنفذ، لحلّ قضية المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والمحافظات التابعة للدولة المركزية.

١٩ المادة (٢): أولاً تشير إلى أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وتُحظر الفقرة (أ) من المادة نفسها سنّ أيّ قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

٢٠ المادة ١٨ من الإعلان العلي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨، تُعلن: «لكلّ شخص حقّ في حرّية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة».

٢١ مع أن الدستور العراقي لا يشير إلى توزيع المناصب السيادية على أسس إثنية، فإنّ العرف السياسي المتفق عليه بين فرقاء العملية السياسية، أوجب أن يكون رئيس الجمهورية كوردياً، ورئيس الوزراء شيعياً، ورئيس مجلس النواب سنياً، مع توزيع مناصب نواب هؤلاء الرؤساء على الأسس المحاصصية نفسها.

الإدارات الرسمية -المدنية منها أو العسكرية أو الأمنية-. يبدو لبعضهم أنّ البناء الديمقراطي متعثرٌ في ظلّ الممارسة السياسية القائمة، التي تُحوّل الانتماءات الثقافية والإثنية والطائفية والمذهبيّة، إلى انتماءات سياسية ومفّرات إجبارية، للعمل في الشأن العامّ. وليس هناك من حلّ إلّا أنّ تتبنيّ النظام السياسي روحاً وطنية، ترقى بالأداء إلى مستوى تغيير الواقع. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من تشريع قوانين تبيّن دولة المواطنة، وتعتمد على مؤسسات تعمل في هذا الإطار، مثل: الجامعات، والخدمة المدنية أو العسكرية الإلزامية، ووسائل الاندماج الاجتماعي الأخرى.

إنّ "التوجّه الغالب" يبدو أنه نَحو البحث عن نمط جديد للممارسة السياسية وآلياتها، في ظلّ الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة<sup>٢٢</sup>، التي هي الضمانة الأساسية لحماية المواطنة الحاضرة للتنوع. ويرى بعضهم بصيص أملٍ في الديناميات المجتمعية الجديدة العابرة للمناطق والطوائف، ولا سيما حركات الاحتجاج الشعبي الأخيرة، فضلاً عن النقابات العمّالية والمهنية، ويُعوّل عليها أيضاً في تسريع وتيرة التغيير الديمقراطي، شرط أن تبقى محصّنة من عمليات الاستيعاب والتوظيف غير الديمقراطية؛ في حين لا يستثني بعضهم الآخر احتمال عودة العراق للسقوط في الديكتاتورية، إن لم تنجح عمليات الإصلاح السياسي في المرحلة المقبلة. لهذا يحتاج العراق إلى ترسيخ الفهم الديمقراطي ليُصبح سلوكاً طبيعياً لدى أبنائه وبناته، يَنبُت منه تداولٌ مرنٌ للسلطة وإدارة الدولة، بعيداً عن مختلف الالتفاتات التي تُقوّض هذا النهج.

## السيادة الوطنية في ظل التجاذبات الداخلية والدولية

لسيادة الدولة بُعدان: داخليٌّ وخارجيٌّ. السيادة الداخلية تعني فرض الدولة سيادتها على كامل جغرافيتها (كالأرض والجو والبحر والموارد..)، واحتكار استخدام القوة الشرعية في نطاقها. أما السيادة الخارجية، فتعني إدارة الدولة لعلاقاتها الخارجية وفق مصلحة شعبها، وحماية حدودها من أيّ خرق أو انتهاك. ولا بد من ملاحظة أنّ في ذاكرة العراقيين ما يُثير بعض الحذر من مفهوم السيادة الوطنية، الذي استُعمل في السابق ذريعةً للقمع والإبادات الجماعية.

إنّ نجاح العراق في القضاء على الإرهاب، يُشكّل حافزاً إلى بناء إستراتيجية أمنيّة ودفاعيّة متكاملة، تُعزز مناعة الوطن ووحدته، بما يؤكّد سيادة الدولة الناجزة وحُسن الانتظام العام تحت سقف القانون، والفصل الكامل بين الفصائل النظامية المسلحة والقوى السياسية الحزبية. أيضاً يتطلّب الحفاظ على الأمن الوطني السعيّ المستدام، لتجفيف منابع الإرهاب وبيئاته الحاضرة من تطرّفٍ عَقديٍّ وحرمان اجتماعي وتمييز سلمي، فضلاً عن ضعف سلطة القانون والدولة.

٢٢ راجع: د. س. أنطوني فاف، العراق: خارطة طريق للتعافي. تقرير صادر عن المبادرة العراقية في المجلس الأطلسي، ٢٠٢١، ص. ٦.

لقد تعرّضت سيادة العراق الوطنية ووحدته أراضيه، لتهديدات منتظمة من قوى عالمية وإقليمية عديدة. هذه الانتهاكات المستمرة تُؤثر بدورها في المواطنة العراقية لدى الأفراد والجماعات، بسبب ما خلفته من انقسامات وولاءات، واستقواءٍ سياسيٍّ بالخارج، وفرصٍ لتحقيق مصالح تتعارض مع المفهوم الموحد للمواطنة. لذلك، تتطلب الرؤية المستقبلية للعراق، أن تنطلق من هدف استعادة سيادته بشكل كامل، والتزام العراقيين الصريح المصلحة الوطنية العليا، وذلك فوق أية مصلحة خارجية، أو فتوية داخلية. يتطلب هذا الأمر رفض أي شكل من أشكال التحالفات، التي تُوزّط العراق في صراعات وخلافات دولية أو إقليمية. أيضًا يتطلب حصر السلاح في يد الدولة واستصدار قوانين تتعلّق بشفافية تمويل الأحزاب والكتل السياسية، ولا سيما التمويل الانتخابي. ولا بدّ من أن يحترم العراق أيضًا سيادة جميع الدول، ويتعامل معها على أساس المصالح المشتركة، على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

إنّ خرق السيادة العراقية حاليًا، أصبح يشترك فيه أيضًا جماعات "اللدولة" أو التنظيمات المسلحة الموازية للدولة، والتي تمارس سياساتها الخاصة (عسكريًا واقتصاديًا وأمنيًا)، بعيدًا عن الإطار الدستوري وسيادة القانون. وهي بذلك تمثل تهديدًا جوهريًا وأساسيًا لأي إمكانية لتعافي العراق وخروجه من دوامة الأزمات الطاحنة، بل إنها تُعدّ سببًا لتعميق تلك الأزمات عبر إضعاف فاعلية المؤسسات الرسمية وتقويضها، ومن ثمّ خلق فجوات سياسية عميقة، يملؤها تلقائيًا التطرف والعنف والفساد.

## إشكالية الاقتصاد النفطي الرّيعي

مع غنى الموارد العراقية، فشلت الحكومات في إيجاد عائدات بديلة للنفط، وفشلت في توزيع عادل للثروة، وفي رسم الإستراتيجيات المرتبطة بالتنمية المستدامة؛ ما ضاعف من أزمة البطالة، ولا سيما عند الفئات الشابة في المجتمع. ما يزال الاقتصاد العراقي ريعيًا، وأيضًا يُسهم قطاع استخراج النفط وتصديره، في نسبة عالية جدًّا من الناتج المحلي الإجمالي. فلا يزال العراق واحدًا من أكثر الدول اعتمادًا على النفط في العالم؛ إذ شكّل النفط أكثر من ٩٦٪ من الصادرات، و٩٢٪ من إيرادات الموازنة الحكومية، و٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩<sup>٢٣</sup>. ويُمكن القول: إنّ العراق اليوم شبه معطل صناعيًا وزراعيًا. فهو لا يكاد يصنع أيّ شيء، ولا يزرع إلا القليل، بل حتى إنّ التمر والأرز وغيرهما ممّا عُرف بها العراق، صار بعضها يُستورد من الخارج.

لذلك، يُعاني العراق تدنيّ إسهام القطاعات السّلعية في تلبية حاجة السوق المحليّ؛ ما يفسّر حاجة العراق إلى زيادة استيراده لتغطية الطلب المحليّ المتزايد،

٢٣ راجع: [للرصد الاقتصادي للعراق](#)، الصادر عن مجموعة البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خريف ٢٠٢٠.

إضافة إلى تعاظم حجم النفقات التشغيلية في الموازنة المحلية. كل ذلك يزيد من حاجة الدولة إلى إستراتيجية اقتصادية عصريّة، تشمل: النظام الضريبي، وقانون الإدارة المالية والدّين العامّ، وسُبل الانتقال من الاقتصاد الرّيعي إلى الإنتاجي؛ ما يخفّف من الحرمان، ويعالج معضلات الفقر والبطالة وعمالة الأطفال على سبيل المثال لا الحصر.

## التمنية والعدالة الاجتماعية

لا يمكن أن تقتصر المواطنة على الانتماء المجرّد، بل هي مرتبطة إلى حدّ بعيد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبقدرة الدولة -بوصفها حاضنة مؤسّساتية للمجتمع- على ضمان مساواة المواطنين في الوصول إلى التعليم والطبابة والعمل، وإلى الخدمات الأساسية، فضلاً عن الاهتمام بقضايا البيئة وتخطيط المدن وغيرها من المسائل الأساسية. لذلك، فإنّ إغفال معالجة التهميش الاجتماعي والاقتصادي، من شأنه تعميق أزمة الهوية والمواطنة والانتماء الوطني<sup>٢٤</sup>.

يأمل العراقيون في إنشاء مجتمع يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية. ولكن، لا تتحقّق العدالة الاجتماعية من دون تنمية بشرية واجتماعية شاملة صحيحة مستدامة، تقوم على أساس الكفاءة أكثر منها على التوازنات بين المكونات السياسية الطائفية، وتقوم على قواعد علمية بعيداً عن الارتجال في صنع القرار السياسي الذي يعوق التخطيط التنموي، إذ تعتمد التنمية على الاستقرار والنمو الاقتصادي وتوزّع المسؤوليات. أيضاً تقتضي التنمية البشرية النظر إلى الهرم السكاني العراقي، كي نرى أين تكمن الفرص. فأغلبية سكّان العراق من الشباب<sup>٢٥</sup>، وخُطت التنمية يجب أن تضع ذلك في الحسبان، وإلّا فإن هذه الثروة البشرية بكفاءتها، ستحوّل كارثة اجتماعية إن فأت أوان التنمية والإصلاح.

في السنوات الأخيرة، ترافق الانقسام السياسي وعدم الاستقرار الأمني، مع فقدان الرّوى الاقتصادية الواضحة، أو الخطط الإستراتيجية القادرة على حلّ المشكلات. وقد أدّى ذلك إلى تفاقم المشكلات البنيوية التي يعانيها الاقتصاد العراقي، لعدم وجود جهاز إداري يستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسّساته بكفاءة ومهنية، في ظلّ تفسّط حالة الفساد الإداري والمالي. وفي السنوات الأخيرة، لم ينجح العراق في تحقيق نسبة نمو كافية، لتخفيف حدّة البطالة والفوارق الاجتماعية؛ إذ فرضت التحدّيات التي تواجهها الحكومة، التكيّف مع التقلّب في أسعار النفط وانخفاضها، ومع النفقات العسكرية في الحرب على داعش، وانخفاض مستوى العمل في القطاعات الحكومية، وتدهور البنى التحتية.

وقد تفاقم هذا الوضع أخيراً بفعل تراجع أسعار النفط عالمياً بشكل كبير، مع التآثر بجائحة كوفيد ١٩ وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية؛ ما يقتضي من السلطات

٢٤ تركز المواطنة بمفهومها الحديث على منظومة حقوق مترابطة، مثل: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يستفسر العالم الاجتماعي توماس مارشال على سبيل المثال قائلاً: «ماذا ينفع الحق في حرية الفكر والتعبير، إن لم تُؤمّن للمواطن تربية جيدة تسمح له بتكوين رأي قويّ يقوله ويدافع عنه؟».

٢٥ ٣٥,٤٪ من سكان العراق هم بين عمر ١٥ و٣٤ سنة. وبحلول العام ٢٠٣٠، سوف يُشكل من هم دون ٣٠ سنة نسبة ٦٢٪ من إجمالي عدد السكان، وفق تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة للعام ٢٠١٩.

المعنيّة مقارنةً جديدةً للتنمية والعدالة الاجتماعية في العراق، تتناسب مع التحديات المستجدة. إنّ تفاقم الظروف الاقتصادية الصعبة ومؤشّراتها السلبية تنذر بأزمة اجتماعية خطيرة، ترتبط بازدياد الفقر والفاقة والبطالة، وتتطلّب تغييرًا للذهنيات في التعاطي مع هذه المسألة على مستوى أصحاب القرار وعامة الشعب..

## الإصلاح ومحاربة الفساد

تُجمِع المواقف على أن الفساد أصبح أمرًا يهدّد الدولة في العراق برُمّتها. فلقد بلغ الفساد في السنوات الأخيرة معدّلات غير مسبوقة، إذ طال الوزارات والعمل السياسي بتكتّلاته وأحزابه، حتى باتت الوزارات مصدرًا لتمويل الأحزاب السياسية. لقد تسرّب الفساد إلى أعماق الدولة والمجتمع على السواء، بحيث أصبح "ثقافة" ومنظومة مصالح متبادلة، وسلطةً ضاغطة في السياسة والاقتصاد والإدارة. لذلك، بات العديد من المواطنين يرون في ذلك التحديّ الأخطر الذي يواجهه العراق. ويرى بعضهم أن سياسات الهوية في حدّ ذاتها مُنتجة للفساد. فكلُّ مكوّن يُعيد إنتاج هويته، ليس على المستوى الثقافي فقط، بل عبر شبكة من المصالح الزبائنية أيضًا. لذا، لم يروا البحث عن الأشخاص الفاسدين كافيًا، إنّ لم تجر معالجة "البنية الفاسدة" على مستوى الدولة ومراكز النفوذ السياسي.

تتطلّب مواجهة المحاصصة الطائفية المنتجة للفساد، إعادة النظر في الممارسة السياسية والإدارة، وتطوير مفهوم الخدمة المدنية، التي تُكوّن فيها المؤسسات العامة ومنّ فيها لخدمة المجتمع، وليس مكانًا للتوظيف السياسي والمنافع الفئوية. يحتاج هذا المسار إلى اتخاذ إجراءات حازمة لضمان نزاهة العاملين في المناصب الإدارية في مؤسسات الدولة، وتعزيز كفاءاتهم وجودة الخدمات المقدّمة للمواطنين. أيضًا يتطلّب ذلك تطوير استخدام الحكومة الإلكترونية، وربط قواعد المعلومات والبيانات الخاصة بالموظفين والمتقاعدين والمستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية والقروض والتدقيق فيها، وتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الحكومية، وتعزيز استقلالية القضاء، وتعميم ثقافة القانون وهيبته واحترامه.

## القسم الأول

---

# الرؤية الوطنية وثقافة التعددية

## ١- الهويّة الجامعة والسرديات المتعدّدة

إنّ العراق هو مهد الحضارات القديمة في بلاد ما بين النهرين، وأرض التنوّع الإثني والثقافي والديني. فمن أرضه التي تحتضن جذور ديانات قديمة، مثل الصابئة واليهودية والإيزيدية والكاكائية وغيرها، انطلقت المسيحية المشرقية لتصل إلى حدود الصين، وفيها أنشئ بيت الحكمة دارًا للعلم والإشراق الفكري العالي للحضارة الإسلامية. وتبارك أيضًا أرض العراق بمراقِد للأنبياء والأئمة، وبالعتبات المقدّسة والنجف الأشرف (مدينة العلم والأدب). لكن هذه الأرض الغنيّة بتاريخها ومواردها الطبيعية، والعامرة بأهلها من عرب وكورد وأشوريين وكلدان وتركمان وغيرهم من المكونات العريقة، عرّفت أيضًا في العقود الأخيرة حِقْبَةً من الاستبداد السياسي، وفقدان الاستقرار، والحروب الخارجية، والحصار، والاحتلال، والصراعات الطائفية. وكان آخر محطاتها إرهاب "داعش" التي أثخنت في البلاد جراحًا، عبّر أعمال القتل والتهجير والتدمير والاضطهاد والإبادة.

ترتبط مسألة الهوية بشكل وثيق، بالواقع التّعدي للمجتمع العراقي: الديني، والمذهبي، والإثني، واللغوي. وتتّصل الهوية أيضًا بجوانب كثيرة من الحياة العامة العراقية، سواءً أسياسيَّةً كانت أم اجتماعيَّةً أم اقتصادية أم ثقافية أم دستورية؛ ولها تأثير كبير في قضيتي الوحدة الوطنية والسلام المجتمعي، ومن ثمّ في الاستقرار. ولقد تأثرت مسألة الهوية كثيرًا بمنظومات الاستبداد والعنف الطائفي والإرهاب، التي تتالت في العقود الأخيرة من تاريخ العراق، وأصبحت مقاربتها غير منفصلة عن معالجة الذاكرة والهواجس الساكنة في أذهان العراقيين، وتفكيك واقعها المأزوم لإعادة فهمه، وعرضه بشكل جامع وبنّاء.

ثمّة من يرى أنّ العراقيين لم يستطيعوا أن يكوّنوا خلال عقود الدولة العراقية الحديثة، سرديةً موحّدة عن الهوية العراقية، بل كان هناك سرديات أو مشاريع سرديات جماعية. وقد تتعدّد وتتنافس السرديات الهويّاتية أيضًا داخل الجماعة الواحدة. فكانت هناك محاولة جادة لتكوين وعي جمعيّ بالهوية الوطنية، مع ثورة العشرين والعهد الملكي، التي لم يُكتب لها الاستمرار أو الاكتمال بفعل الانقلابات العسكرية المتلاحقة، والتي بدورها روّجت مفهومًا للهوية بالصّهر والقوة. لكن، لم تنجح هذه المحاولات في التعامل السليم مع الأبعاد المتعدّدة للهوية العراقية، وطغت فكرة السلطة والحكم على مفهوم الدولة. فقمّعت الهويات الفرعية لمصلحة "هوية رسمية أُسقطت من علو"، خضعت بدورها للتغيير والاختبار من السلطة على مدى عقود من الزمن. وربما يعبر عن هذا الواقع تبذُّل شكل العلم الوطني مرآزا، منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١ حتى يومنا هذا.

مع ذلك، هذا ليس بالرأي النهائي أو الوحيد. فثمّة من يرى ضرورة التمييز بين البُعدين السيكولوجي والسوسولوجي للهوية العراقية. إنّ سردية الهوية العراقية

متحققة على نحوٍ موحدٍ إلى حدٍّ ما ضمن الإطار النفسي لعرب العراق، إذ يوجد في مخيالهم الاجتماعي وذاكرتهم التاريخية تصوراتٌ متماسكةٌ عن هذه الهوية على المستوى الانتمائي والتقويمي، إدراكياً وعاطفياً. لكنَّ هذا الإدراك للهوية العراقية، لا تتشارك فيه سائر الجماعات العراقية مثل الكورد وبعض الأقليات الإثنية. ويختلف أيضاً هذا البعد السيكولوجي عن البعد السوسيوسياسي للهوية العراقية، في سياق الدولة الوطنية. فقد ظلَّت الدولة تُعاني إخفاقاتٍ مستمرةً طوال تاريخ العراق المعاصر، في تجميع الجماعات العراقية حول مشروعٍ سياسيٍ متماسك، يحقق التمثيل المنصف للجميع، ويُعزز الهوية السياسية الوطنية المشتركة.

يمكن القول هنا: إنَّ سرديَّةً موحَّدة عن بناء الأمة هو الذي لم يتحقَّق، بسبب إخفاق النُّظم السياسية العراقية المتعاقبة، في بناء دولة يتطابق فيها الجيوسياسي مع الثقافي والإثني. فقد ظلَّت الدولة -بوصفها أداةً للحكم- متغوَّلةً على المجتمع والفرد، وليست ممثلةً له على نحوٍ مستقرٍّ، وظلَّ الفرد في حالة اغترابٍ وخصومةٍ مع الدولة، وهو الأمر الذي منع قيام الدولة الوطنية المتماسكة. وتتحقَّل العملية السياسية الفشل في الوصول إلى إجماعٍ تقريبيٍّ على الهوية الوطنية العراقية الشاملة؛ لأنَّ غايات العملية السياسية -ولا سيما بعد العام ٢٠٠٣- بدت مقصورة على تحقيق أهداف جزئية حزبية، بسبب سيطرة الأحزاب على مفاصل الدولة والاقتصاد الريعي. أيضاً ساعد الفكر الديني والقومي المتطرَّف، على تنامي نزعة الافتخار بالهويات الفرعية أو الجزئية. فأدَّى كلُّ ذلك إلى تراجع الهوية الوطنية العراقية، وتنامي السرديات الجماعية الخاصة.

السُّنة الذين لم يهتمُّوا سابقاً بالبحث عن سرديَّة هويَّاتية خاصة، باتوا اليوم يبحثون عن مثل هذه السردية، بحُكم واقع التهميش الذي جعلهم في منزلة أقلية، ولو كثيرة العدد. والشريعة دخلوا في مرحلة ترميم الهوية الجماعية، ومعالجتها من آثار الاستبداد، وربطها بالمجال الوطني. وهذا الواقع غير بعيد عن المكوّن الكوردي أيضاً، إذ تنامت الثنائية بين إقليم كردستان والعراق؛ ما شكَّل نوعاً من التنافس أو الصعوبة في تحقيق الانسجام بين الهوية الكوردية والهوية العراقية. وفي هذه السياقات، يتنامى خطاب المظلومية -مع ما يشكِّل من خطر على السُّلم الأهلي والترابط الاجتماعي-، ويتشظَّى إلى خطابات مظلومية متعدّدة بحسب المكوّنات، بعد أن رأت أنَّ لكلِّ مظلوميةٍ قديمة أو جديدة.

يُعدُّ العراق من البلدان التي تتميز بالتنوع الديني والعرقي والثقافي. ولقد كان لأبناء الأقليات في العراق، دورٌ فاعلٌ وناقدٌ في بناء منظومته الاجتماعية والثقافية والسياسية، وإثرائها عبر قرون طويلة خلَّت، إذ أسماءُ أعلامهم في العلوم والفنون والآداب أشهرٌ من أن تُذكر هنا. وعلى الرغم من أن الدستور العراقي صمّن حقوق هذه الأقليات، ولا سيما في موادّه الثانية والثالثة والرابعة والثانية والأربعين والثالثة والأربعين؛ فقد ظلَّت في الواقع حبراً على ورق، بل زاد تعرُّضهم للتمييز الديني والعرقي ابتداءً من حرمانهم التمثيل السياسي السليم، وانتهاءً -مع نكبة ٢٠١٤- بتعرُّضهم

للاضطهاد والقتل من قبل تنظيم داعش الإرهابي، والاستيلاء على ممتلكاتهم وسبي نساءهم، وتشريدهم من ديارهم التي عاشوا فيها آلاف السنين. إنَّ الحراك الاحتجاجي الثوري -على الرغم من وجود نقطة ارتكازه بشكل أساسي في المحافظات الجنوبية ذات الأثرية الشيعية وفي العاصمة-، عبّر في خطابه المطّلي ولغته السياسية عن تخّطي الاصطفافات الطائفية والإثنية، وعن تمثيل هوية سياسية ووطنية جامعة. يعني ذلك أن الطابع النمطيّ للسرديات الهوياتية، بات يتطلب تحليلاً جديداً ورؤية استباقية، في ضوء هذا الحراك السياسيّ العابر للطائفية التقليدية إلى حدّ بعيد. ويجدر التنبيه أيضاً على أنّ ثمة سرديّة جديدة، باتت تؤسّس لها مكاناً مهمّاً في الذاكرة السياسية اليومية للعراقيين، وهي سرديّة "الفقراء ضدّ الأغنياء". فتحوّل الصراع السياسيّ من الطائفية إلى الطبقيّة بات واضحاً في الحياة العراقية، ويجري التعبير عنه في الموجات الاحتجاجية المتعاقبة.

## ١- التوصية السياسية بشأن الهوية الجامعة والسرديات المتعددة

**المعضلة:** تنامي الهويات -ومن ثمّ الانتماءات- الفرعية، على حساب الهوية الوطنية العراقية.

**نطاق المعضلة:** العراق كلّهُ.

**التغيير المرجو:** العمل بشكل واقعي وملمس، على تعزيز هوية وطنية عراقية جامعة للهويات الفرعية بأنواعها كافة، من ضمن مشروع وطني متكامل، يحفظ للعراق وحدته المتنوعة، ويضمن الاحترام الدستوري والقانوني والثقافي للهويات الفرعية، مع ضمان حقّها في الوجود والتعبير عن نفسها.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. إلغاء المحاصصة تدريجيّاً، والتزام الديمقراطية وسيادة القانون والمحاسبة.
٢. تكريس قيام الدولة المدنية الحديثة، الضامنة لحقوق الهويات الفرعية، والهوية الوطنية الجامعة.
٣. إسناد مواقع الدولة الإداريّة ومناصبها في الحكم إلى الكفاء، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينيّة أو الثقافيّة أو الإثنيّة.
٤. تعزيز حياديّة مؤسسات الدولة بتمثيلها لجميع العراقيين، وخدمتهم بدون تمييز أو انحياز.
٥. إبراز الرموز والمناسبات الوطنية الجامعة وتعزيز الوعي بها، مثل: الأعياد الوطنية، والنشيد الوطني، والعلم... إلخ.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. التخلّي عن الخطاب الرسمي والإعلامي عن فكرة التضارب بين الهوية الوطنية والهويات الثقافية أو الإثنية أو الدينية الفرعية، واعتبار الهوية الوطنية الواحدة جامعة وحاضنة للهويات الفرعية.
٢. العمل على تجديد الخطاب الديني، فيما يتعلّق بمسائل المواطنة الجامعة والعبارة للأديان والطوائف.
٣. حشد العراقيين من خلال منظمات المجتمع المدني، باتجاه هويّة وطنية جامعة.
٤. تشكيل نظام تربوي وتعليمي يُشيع الإيمان بالهوية الوطنية الجامعة، مع الاعتراف بتنوّع الهويات والثقافات الفرعية العراقية.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. تكثيف العمل العلمي لبناء نظام تربوي وتعليمي واحد، يحظى بقبول جميع المكونات الاجتماعية، ولا سيّما فيما يتعلّق بكتابة تاريخ العراق الاجتماعي والسياسي.
٢. بثُّ قيم الاعتراف المتبادل بين المكونات تحت سقف هوية وطنية جامعة، من خلال مقاربات تربوية وتعليمية وإعلامية ومدنية.
٣. تشجيع التكتلات السياسية العابرة للقومية والدين والطائفة.
٤. التركيز على مساهمات الرموز الوطنية العراقية الماضية والحديثة، في بناء الهويّة الوطنيّة.
٥. بناء ذاكرة وطنيّة جامعة، واعية بمعاناة الجماعات الماضية المختلفة، ومتعاطفة معها، ومتصالحةٍ بعضها مع بعض.
٦. تسمية الأماكن العامة بأسماء شخصيات عراقية، لا سيما المفكرين والشعراء، وإبراز رموز كل بلدة أو مدينة عراقية.
٧. التوزيع العادل للثروات والموارد، بما يحفظ للعراقيين كرامتهم الإنسانية، ويُمثّن انتماءهم إلى بلدهم، ويعزز افتخارهم بانتمائهم إلى الهويّة الوطنيّة التي تُطوّر حياة الفرد، من أيّ مكوّن كان.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. البرلمان.
٢. الحكومة (وزارة التربية، والتعليم العالي، ووزارة الثقافة، والمؤسسات الإعلامية، وجميع المنتديات والمؤسسات المدنية والاجتماعية والثقافية).
٣. هيئات المجتمع المدني والإعلام.
٤. الأوقاف والدواوين الدينيّة.

**الموارد المتاحة:** الكوادر التعليمية والتربوية، والمثقفون، ورجال الدين المعتدلون، والمتاحف والآثار العراقية، والفولكلور العراقي.

**أضرار عدم المعالجة:** الاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتخلف، وفقدان رأس المال البشري.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** الازدهار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وسلامة العملية السياسية والإدارية، وتوحيد قدرات العراقيين على مواجهة الأخطار والتهديدات.

### خطة العمل:

١. توزيع المهام بحسب الاختصاصات.
٢. متابعة تنفيذ التوصيات خلال السنوات الخمس المقبلة.
٣. وضع خطة للتواصل مع الجهات المعنية.

## ٢- ثقافة الحوار واحترام الاختلاف

في سبيل استعادة الثقة أفضيًّا بين الناس، يُلاحظ بعضهم النقص في مؤسّسات الحوار ومنتدياته في الواقع العراقي الراهن، مع وجود بعض المبادرات الجريئة الناشئة حديثاً من قبل منظمات المجتمع المدني، أو من تبادل الزيارات بين الفعاليّات الدينيّة من مختلف الطوائف والأديان في المناطق المختلفة. فالحاجة ملحة إلى تفعيل التواصل والحوار والمبادرات المشتركة، دون أن يقتصر ذلك على المسؤولين أو المرجعيات الدينية، وإلى أن يطول الفئات الشابة ومختلف قطاعات المجتمع المدني.

تبدو عملية استعادة الثقة أكثر إلحاحاً ضمن الفئات التي عانت الاضطهاد والتهجير، وما يزال بعضها يعاني ذلك حتى الآن. فترميم الثقة ضروري أفضيًّا، عبر إعادة العلاقات بين الجماعات. يتطلّب الأمر أيضاً إعادة بناء هذه الثقة عمودياً بين الفرد والدولة، بما يشمل علاقة المواطن بالمؤسّسات السياسية والدستورية والأمنية.

إنّ تدخّل الدين في السياسة في بنية الدولة، يؤدي إلى خطر تشطّي الهوية الوطنية، وإلى انتشار التعصّب الديني والمذهبي، ويدفع ذلك ببعضهم إلى استغلال الدين لمآرب شخصية أو فئوية؛ ما يتعارض وطبيعة الرسالات الدينية الشاملة. لقد تركت مثل هذه الممارسات أثراً سلبياً على سبيل المثال في التشريعات والإعلام، وفي المناهج الدراسية، وفي إدارة الأوقاف<sup>٣٦</sup>. هناك من يرى أنّ العراق شهد بعد نيسان ٢٠٠٣، عملية تعوّل الدّين - بوصفه هويّةً سياسية - على الدّين الشخصي - بوصفه هويّةً ثقافية -، خاصة فيما يتعلّق بالدين الإسلامي بمذهبيّه السنيّ والشيوعي. فانبثقت التنظيمات الإسلامية الحاكمة للاستثمار بالنظومة الدينية المجتمعية، ولإعادة إنتاجها، بوصفها "غطاءً مقدّساً" لشرعنة وجودها في السلطة وتقويته. فنشأ إسلامٌ بتمثّلات تاريخية متوهّمة، أسهمت في تقويض بنية الدولة، ومنع اجتماعها في مشروع سياسي مشترك. وهذا المنحى ساهم في تحويل الفرد من مواطن داخلٍ في عقد اجتماعي تعائشي، إلى كائن متعلّق بسرديّات هويّاتية، تتعارض مع مشروع الدولة الوطنية والمواطنة الحاضنة للتنوع. لكن، تُظهر حالياً بوادر انفكاكٍ صحي بين الدين والسياسة، وذلك بفضل توجّه المرجعيّة الشيعية العليا ومبادرة بعض السياسيين، فضلاً عن الحراك الشعبي المطلي، الذي أخذ يتجاوز حالة الانقسام العمودي الطائفي في البلد.

إنّ ممارسة الحوار ما زالت ترتبط غالباً بالمفهوم التقليدي، الذي يعني أكثر الترويج للذات الجمعيّة، وغالباً ما يترافق مع التوجّس من التنازل عن بعض قناعاتٍ معيّنة من أجل الوصول إلى تسويات؛ في حين أنّ المفهوم الحديث

٣٦ راجع: حارث حسن،  
السلطة الدينية وسياسة  
الأوقاف الإسلامية في  
العراق، مركز مالكوم كير-  
كارنيغي للشرق الأوسط،  
٢٠١٩.

للحوار يقوم على تبادل المواقع بين أطراف الحوار في الوطن الواحد، حيث يُمثّل كلّ طرفٍ موقع الآخر، بدل أن يقصّر تمثيله على موقعه التقليدي. لذلك، تحتاج الشخصيات والمؤسسات الفاعلة في مجال الحوار إلى تطوير قدراتها، بناءً على المفاهيم والمنهجيات والآليات الجديدة للحوار.

وللخطاب الديني دورٌ أساسيٌّ في نشر ثقافة قبول الاختلاف، ورفض الإكراه والنزعات التكفيرية وكل أشكال الكراهية، المبنية على الاختلاف في الرأي أو المعتقد أو الدين، إذ تُشكّل حرية الرأي والمعتقد والدين ركناً من أركان المواطنة وحقوق الإنسان. فانطلاقاً من مبدأ ”لا إكراه في الدين“، يجب احترام حرمة الضمير الإنساني، وحقّ الجميع في ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية.

يستطيع العراق أن يقدم أمثلة على إسلام منفتح ومتسامح، يحترم التنوع وحقوق الإنسان. لكن ذلك يحتاج إلى تطوير الخطاب الديني عبر ورشة دينية ثقافية وطنية، تمتدّ من العائلة إلى دور العلم والعبادة، ووصولاً إلى أعلى مستويات التوجيه الثقافي في الدولة، ومروياً بوسائل الإعلام. تلعب المرجعيات والمؤسسات الإسلامية الكبرى دوراً أساسياً في هذا المجال، لكي يكون للإسلام -فكرًا وسلوكًا- دورٌ فاعل، في إشاعة ثقافة المواطنة والعدل والإخاء والحرية والمحبة والانفتاح والتعايش السلمي، بين أبناء المجتمع كافة على اختلاف أديانهم وتوجهاتهم الفكرية. ومع وجود مبادرات تسعى إلى تعزيز الحرية الدينية واحترام التنوع -في العراق عامّةً، وفي إقليم كردستان خاصةً-، ما يزال الإطار العامّ غير داعم بشكل كافٍ لهذا التوجّه.

يُشكّل الاعتراف بالتنوع واحترام الاختلاف وحرية المعتقد والدين، أساساً متيناً لثقافة الحوار والمعرفة المتبادلة بين مختلف مكونات المجتمع، بعيداً عن الصور النمطية والأفكار المسبقة، وانطلاقاً من تعريف كل مكّون لذاته ومعتقداته. لذلك، يمكن للمرجعيات والجماعات الدينية المختلفة أن تلعب دوراً بارزاً في نشر ثقافة الحوار والانفتاح، من خلال خطاباتها الخاصة والمبادرات المشتركة.

## ٢- التوصية السياساتية بشأن ثقافة الحوار واحترام الاختلاف

**المعضلة:** الانغلاق والتزُّم الديني.

**نطاق المعضلة:** العراق كلّ.

**التغيير المرجو:** احترام المواطنين حقّ الآخرين في الاختلاف في الرأي، والتمتع بحرية المعتقد والدين، والتمرس بالسلوك الحواري والتمسك بقيمه.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. مراجعة المناهج التربوية للتحقق من خلوّها من أي تشويه لصورة الجماعات الدينية أو الثقافية المختلفة، وتبني منهج عن الحوار والثقافة الدينية، يعرض للأديان من وجهة نظر ثقافية حسب ما يراها أتباعها.
٢. تشجيع السياحة الدينية الداخلية، ليتعرّف العراقيون إلى الإرث الثقافي والديني المتنوع في بلدهم، ويطوروا شبل إبرازه والمحافظة عليه.
٣. ترشيد إدارة الأوقاف، والمحافظة على حقوق كل طائفة وفق الأسس القانونية والشرعية بما يُعزّز احترام الاختلاف والتعاون والحرية الدينية، والتنّبه للمقاربات غير السليمة ولحاولات الاستئثار والاستغلال السياسي لهذا الأمر، الذي يمكن أن يوقظ الفتنة والصراعات المذهبية والطائفية.
٤. تشجيع المؤتمرات والأبحاث العلمية من قبل المراجع الحكومية المختصة، بهدف تعزيز المراجعات التاريخية والنقدية للخبرات الدينية والحضارية المختلفة، وتطوير المقاربات الحديثة لهذه المسائل والحوارات العلمية حولها.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. تحفيز مبادرات الحوار الديني، بهدف الانفتاح على الاختلاف، وتعزيز الثقافة العامة حول الأديان المتحرّرة من الأفكار المقدّمة والتصورات النمطية.
٢. تحفيز مبادرات المجتمع المدني، التي تجمع أبناء العراق من مختلف مناطق وطوائفه، وتُعزّز الانفتاح على التنوع الثقافي المحلي والعالي.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. تشكيل لجنة عليا لمراجعة المناهج التربوية، وتطوير منهج خاص عن الحوار والثقافة الدينية.
٢. تطوير موقع إلكتروني لوزارة الثقافة والآثار والسياحة، يُظهر غنى تنوع التراث الديني في العراق، والتعريف به عالمياً، وتشجيع السياحة الداخلية المرتبطة به.
٣. تشجيع النشاط الاقتصادي المشترك بين المناطق ذات التوزيع الديني أو المذهبي المتباين، بما يحقق تعديلاً إيجابياً في الصور النمطية التي تحملها الجماعات الدينية بعضها تجاه بعض.
٤. إبراز الخطوات الإيجابية، وخبرة وزارة الشؤون الدينية في إقليم كردستان العراق بهذا المجال.
٥. التعاون بين المؤسسات البحثية والأكاديمية، لتطوير الأبحاث والمنشورات والحوارات حول مسائل التعددية الثقافية والدينية.
٦. دعوة المؤسسات الدينية المعنية إلى المبادرة إلى تنظيم لقاءات حوارية على مستوى العلماء والشباب، وتنظيم مؤتمر وطني سنوي في العراق للحوار بين الأديان.
٧. دعوة منظمات المجتمع المدني إلى تكثيف أنشطتها في مجال: التدريب على مهارات الحوار، وإدارة التنوع، والتواصل اللاعنفي، وحل النزاعات؛ ثم توجيهها إلى تأمين التمويل اللازم لذلك.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. وزارة التربية.
٢. وزارة الثقافة والآثار والسياحة.
٣. وزارة التعليم العالي.
٤. المؤسسات والمرجعيات الدينية.
٥. منظمات المجتمع المدني.

### الموارد المتاحة:

١. الدراسات والوثائق والمناهج الصادرة في هذا المجال، من مرجعيات علمية ودينية في العراق وخارجه.
٢. الخبراء والمدربون في قضايا حرية الدين والمعتقد والتنوع والحوار.
٣. مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، مثل: كرسي اليونسكو لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي في جامعة الكوفة، ومؤسسة مسارات، وغيرها.
٤. المؤسسات المدنية والدينية، بمواردها البشرية المتخصصة والمادية.
٥. المؤسسات والمنظمات الدولية صاحبة الخبرة بهذا المجال، والجهات المانحة للهيئات لمثل هذه الأنشطة.

### أضرار عدم المعالجة:

١. تنامي التعصب والجهل في المجتمع.
٢. ضعف الثقة بين المواطنين، وخطرُ ازدياد العنف والصراعات على أساس ديني أو مذهبي.
٣. تراجع صورة العراق ودوره على الساحة العالمية، في مجال حوار الأديان والحضارات.

### ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. انتشار ثقافة احترام الاختلاف، وتعزيز السلم الأهلي والترابط الاجتماعي.
٢. تعزيز المناعة لدى الأجيال الجديدة تجاه نزعات التطرف والعنف.

### خطة العمل:

١. رفع التوصيات والاقتراحات إلى الجهات المعنية.
٢. السعي لتأمين الموارد والشراكات المطلوبة، لتنفيذ المقترحات.

### ٣- الحماية القانونية للأقليات

أدخِل دستورُ ٢٠٠٥ مفهومَ "المكوّن" على الاجتماع السياسي العراقي، رابطًا إيّاه بخصوصية الانتماءات الإثنية أو الدينية المتنوّعة للشعب العراقي. وقد أتاح هذا المفهوم الاعتراف بالتنوّع المكوّن للنسيج الاجتماعي العراقي، من دون حصره في الأقليات. فالشيعة والسُنّة والكورد هم من المكوّنات، مثل الجماعات الصغيرة عددًا، كالمسيحيين والإيزيديين والصابئة والشبّك والتركمان وغيرهم. قد سمح هذا المفهوم بتخطّي المنظومة العدديّة، في مقارنة الديمغرافيا العراقية بتنوّعها الإثني والديني والثقافي، وأعطى بعضَ المكوّنات الصغيرة بعضَ الخصوصية في الحقوق والمشاركة السياسية، مثل الكوتا الانتخابية لبعضهم.

بعضهم يَعدُّ أنّ هذه المنظومة، التي أدخلت مفهومَ "المكوّن" باعتباره عنصرًا يتوسّط العلاقة بين المواطن والدولة، تُشكّل تحدّيًا أمام تحقّق المواطنة والدولة المدنيّة، وتُعزّز الطائفية السياسية. مفهومُ "المكوّن" يَحمل أيضًا بعض الالتباسات، ومنها ارتكازه على معايير متقاطعة في تحديد "المكوّن"؛ ما يجمع أحيانًا بين المعيار الديني والمعيار الإثني. وبناءً عليه، يجري التمييز بين السُنّة والشيعة على أساس مذهبي، وبين السُنّة والكورد على أساس إثني، في حين يجمعهم المعيار الديني. إن الالتباس بين المعيار الديني والمعيار الإثني، شكّل أيضًا جزءًا من النقاش داخل المكوّنات الصغيرة، حول تحديد هويتها وعلاقتها بالمكوّنات الأخرى.

تنحصر الأدبيات حول بعض المكوّنات في تراثها الديني الخاص، وتفتقر إلى الدراسات والأدبيات في المجالات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية. وما كُتِب، جاء غالبًا بأقلام كُتّاب لا ينتمون إلى هذه المكوّنات. ولعلّ السبب الرئيس يعود إلى الحظر السياسي والأكاديمي لهذه الكتابات في عهد النظام السياسي السابق، وظلّ هذا الحظر مستمرًّا، وإن لم يكن صريحًا. فالحاجة تكمن اليوم في تطوير الأبحاث والأدبيات المرتبطة بكلِّ مكوّن، وبأبعاد حضوره المختلفة في النسيج العراقي.

إنّ غياب معيارٍ واضحٍ للتمييز بين مفهومي المكوّن والأقليّة، في الدستور وفي النصوص القانونيّة، جعل المكوّنات الصغيرة متأثرة بتجاذبات المكوّنات الكبرى، من دون أن يؤمّن لها المشاركة الفعّالة في الحياة العامة. لهذا، هناك مَنْ يُفضّل الإبقاء على مصطلح "الأقليات" لكونه يرتبط بمنظومة قانونية دولية، تُؤكّد حماية الأقليات من التهميش أو التمييز السليبي عبر مجموعة من الضوابط القانونية الخاصة بها، والتي يجب أن تستند إليها القوانين المحليّة.

### ٣- التوصية السياسية بشأن الحماية القانونية للأقليات

**المعضلة:** اعتماد الدستور النافذ مصطلح "مكوّنات"، على حساب مصطلح "أقليات".

**نطاق المعضلة:** العراق كلّهُ.

**التغيير المرجو:** تعريف المكوّنات الصغيرة العدد بمصطلح "أقلية"، بُغية تمكينهم من الاستفادة من الحقوق والامتيازات، التي أُدرجت لأقلّ الفئات أو الجماعات عددًا أو للمهمّشة سياسيًا؛ ما يعني منحها بعض الحقوق الخاصة من باب التمييز الإيجابي، لضمان مشاركتها في الحياة العامة، مثل باقي أفراد الشعب المنتمين إلى الأغلبية. فيسود مبدأ المساواة رغم تعدّد الهويّات.

**الحلول المقترحة على المستوى السياسي:** تشكيل لجنة لتعديل دستور العراق النافذ، تُدرج مصطلح أقلية حيث يقتضي ذلك، عند الإشارة إلى هذه المجموعات.

#### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. توعية القاعدة الجماهيرية بأنّ لفظة "الأقلية" ليست إهانةً، ولا يُقصد بها التهميش أو الشتيمة، بل المقصود بها تحديد هذه الجماعات بُغية منحها حقوقًا إضافية، بهدف ضمان حضورها ومشاركتها في الحياة العامة.
٢. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في حملات المدافعة التي تقوم بها لاقتراح القوانين أو التعديلات عليها، لضمان حقوق الأقليات وفق مبدأ المواطنة.

**إجراءات التنفيذ وآلياته:** تعديل الدستور والقوانين العراقية بشكل يحقّق انسجام نصوصه مع المواثيق الدولية، التي جاءت لحماية الأقليات؛ ذلك لأن التوافق بين القانونين الدستوري والدولي هو دليل حضاريّة الدول ومدنيّتها، ومن ثمّ تعديل القوانين المعنيّة على أساس ذلك.

#### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. مجلس النواب العراقي.
٢. برلمان إقليم كردستان العراق.

#### الموارد المتاحة:

١. الكوادر البشرية المتخصصة في القانونين الدولي العامّ والدستوري.
٢. اللجان النيابية المعنية.

**أضرار عدم المعالجة:** عدم استفادة المكوّنات الصغيرة العدد من الامتيازات التي مُنحت على الصعيد الدولي، للمحافظة على حقوق الأقليات في أوطانها؛ ما يؤدي إلى تراجع دورها على الصعيد الوطني، وتنامي المظلوميات، والهجرة بين أبنائها.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** اندماج أكبر للأقليات الدينية والإثنية في المجتمع العراقي، على أساس الثقة والتحرّر من الخوف والمظلومية، وتحقيق أكبر للعدالة الاجتماعية.

#### خطة العمل:

١. تشكيل لجنة لتعديل الدستور، خلال الدورة البرلمانية الحالية.
٢. مراجعة القوانين من قبل اللجان النيابية المعنية.

## ٤- مواجهة التعصّب والتربية على التعايش السلمي

يُمثّل التعصّب موقفًا نفسيًّا تفضيليًّا غير مبنيٍّ على أسس موضوعية، يستتبع معاملة سلبية غير مبررة للآخرين. لهذا، فهو يُشكّل آفة مجتمعية خطيرة، تتعدّى بُعدها القيمي الفردي لتصل إلى التسبب بتفكك الترابط الاجتماعي، وتؤلّد خطابات الكراهية والعنف، وتُبزّر اعتداءات وإباداتٍ لجماعات بأسرها. وبعد الاختبار الأليم الذي عاشه المجتمع العراقي مع إرهاب داعش، يبدو أن الفرصة مؤاتية لاستئصال هذا الشر من جذوره. فما داعش بالنسبة إلى بعضهم إلّا رأس جبل الجليد، وهزيمتها تتطلب إصلاحًا اجتماعيًّا وثقافيًّا حقيقيًّا.

ما دام الخطاب السلطوي ينجح في فرض أنماط من السلوك التمييزيّة والإقصائيّة، فهو يقدّم فرصة للمتعضّبين لكي يشعروا بتفوّقهم وبانتصار منهجهم. وهو يُولّد خضوعًا زائفًا ونفاقًا، ويضرب قيمتي الثقة والصدق (أساسي المواطنة والسلام والتضامن البشري)، ويُنتج العنصرية.

لا يقتصر الموضوع على التعصّب الديني فحسب؛ إذ التعصّب سلوك قد يكون دينيًّا أو طائفيًّا أو حزبيًّا أو قوميًّا أو عشائريًّا أو إيديولوجيًّا أو حتى جنديًّا. وقد تُسفر التصدّوات النمطية عن وصم مجتمعات بأسرها، بنزع الطابع الإنساني منها. لقد آن الأوان للدفع قُدّمًا وبقوة بثقافة إنسانية، تحترم حقوق الإنسان، وتنظر بإيجابية إلى التنوّع والاختلاف، وتسعى إلى التعايش السلمي. فيجرؤ الفرد على أن يكون مختلفًا، وفي الوقت عينه منفتحًا على الآخرين، ومحترمًا اختلافاتهم، وملتمزمًا معهم ببناء بيئات سليمة للجميع، على أساس مناهضة الظلم والنضال لتحقيق العدل والسلام.

يقتضي هذا المسار بناء قدرات العراقيين، وخاصة الأجيال الشابة منهم، على التعامل الإيجابي مع الاختلاف، والتمرّس بمهارات حلّ النزاع بشكل سلمي، حيث لا يتحوّل الاختلاف إلى خلافٍ يتغذّى بمواقف التعصّب، أو يجنح نحو الصراع العنيف؛ بل يحتاج العراقيون إلى أن يدركوا، أنّ النزاع الاجتماعي هو جزء من الخبرة البشريّة والدينامية المجتمعية، وأنه بوجود المقدرة على التعامل الإيجابي معه، يُصبح فرصةً لتعزيز الحوار الصريح، والتعاون على معالجة الإشكالات، وتوطيد التعايش السلمي. ولا بدّ في هذا السياق، من الانتباه للخلفية الثقافية للنزاعات الاجتماعية أحيانًا؛ ما يتطلّب التعامل معها، لكي لا يستغلّ هذا الواقع من يرغب في استغلال النزاع لتأجيج العصبية الفئوية، وزرع الفتنة بين الناس.

## ٤- التوصية السياساتية بشأن مواجهة التعصّب والتربية على التعايش السلمي

**المعضلة:** انتشار ظاهريّ التعصّب والعنف.

**نطاق المعضلة:** العراق كلّهُ.

**التغيير المرجو:** القضاء المتدرّج على ظاهريّ التعصّب والعنف، وتعزيز السلم المجتمعي.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. إصلاح المناهج التربوية والتعليمية، بما يمنع من نمو التعصّب والكرهية.
٢. تبني وزارة التعليم العالي لمُقرّر إلزاميّ للطلاب، عن مهارات حلّ النزاع وبناء السلام.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. تفعيل الدعاية لمواجهة التعصّب، من خلال وسائل الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي.
٢. تفعيل التربية الشعبية غير النظامية، من خلال منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والدينية، حول حلّ النزاع وثقافة الانفتاح والتعايش السلمي.
٣. تفعيل دور الإرشاد النفسي، من قبل المؤسسات الصحية الحكومية وغير الحكومية.
٤. بناء منصّات اتصال مباشر بين الجماعات المختلفة، وصياغة أُطر تعاون فيما بينها.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. إشراك الجهات والشخصيات المؤثرة سياسياً واجتماعياً، في وضع الخطط والبرامج والترويج لها.
٢. عقد ورش عمل لتوعية المجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص، بمخاطر التعصّب وسبل التخلّص منه، وأيضاً ورش تدريب مدربيين/ات على حل النزاع والتعايش السلمي.
٣. تشكيل لجنة لتقييم البرامج الموجودة على مستوى التعليم العالي، في مجالات الحوار وحقوق الإنسان وحلّ النزاع وبناء السلام، ووضع خطة لتعميم مقرّر بهذا الخصوص في الجامعات.

**الجهات المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية، المتوقّع تفاعلها مع الأهداف المذكورة، مثل: السلطات الثلاث، والمؤسسات التربوية والتعليمية، والجهات الدينية، وهيئات المجتمع المدني.

### الموارد المتاحة:

١. الموارد والأدبيات والخبراء في هذا المجال على الصعيدين المحلي والدولي.
٢. المدربيون في قضايا حقوق الإنسان والحوار والتعايش السلمي.
٣. برنامج جمعية الأمل العراقية الأكاديمي للتدريب على حل النزاع وبناء السلام.
٤. دبلوم دراسات السلام وتحويل الصراع، في كلية الآداب- جامعة بغداد.

**أضرار عدم المعالجة:** تفكك المجتمع وفشله في تحقيق الاستقرار والسلام المستدام، وإعاقة تنميته وتطوّره.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** تعزيز اللّحمة الاجتماعية والهوية الوطنية، مع احترام التنوع.

**خطة العمل:** المتابعة مع الجهات المعنية، للعمل على تطبيق الحلول المقترحة.

## ٥- مواجهة خطاب الكراهية

يَنبُتُ من التعصب خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية. وقد عرّفت الأمم المتحدة عام ٢٠١٩ خطاب الكراهية بأنه: «أيُّ نوع من أنواع التواصل بالخطاب أو الكتابة أو السلوك، يتهجّم أو يستعمل لغةً فيها من الازدراء أو التمييز تجاه شخص أو جماعةٍ بناءً على مَنْ هُمْ، بمعنى آخر بناءً على ديانتهم أو إثنتهم أو عرقهم أو لونهم أو نسبهم أو جنسهم، أو أيُّ بُعدٍ آخر من هويتهم»<sup>٢٧</sup>.

قد تكون هذه الخطابات متعمّدة ومدبّرة أحياناً، ولكنها غالباً ما تكون ناجمة عن الجهل بالآخر المختلف، وهذا ما يُؤدّد تصوّرات متبادلة نمطيّة هدّامة. ولعلّ أبرز مثال على هذا الواقع، هو خطاب الكراهية والتمييز والازدراء، الذي تعرّضت له الأقليات الدينية في العراق، والذي استعمله المتطرّفون لتسويغ جرائم موصوفة بحقّهم. ولم يقتصر خطاب الكراهية على الأقليات، بل طال سائر المكونات العراقية، وساهم في تأجيج نار الفتنة الطائفية. ترتبط أحياناً هذه الخطابات بمسألة القلق الهوياتي، حيث تقترن عملية إنتاج الخطاب التشويهي للآخر بالمخيلة والخطاب الشعبين، وبدلالات جاهزة وأحكام اعتبارية مقدّمة، تُبرّر جميع الجرائم ضدّ الجميع. لذلك، عندما يتحوّل خطاب الكراهية إلى التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، يصبح بمنزلة عمل إجرامي وفق توصيف القانون الدولي<sup>٢٨</sup>.

قامت بعض المبادرات المهمة بمواجهة خطاب الكراهية، وأقدّمت "مؤسسة مسارات" في عام ٢٠١٦ على إطلاق "إعلان بغداد لمواجهة الكراهية في العراق والشرق الأوسط"، وعلى تأسيس "المركز الوطني لمواجهة خطاب الكراهية". فالملبوس تكثيف هذا العمل وانتشاره في مساحة الوطن ومؤسساته الرسمية والمجتمعية، وانخراط المؤسسات الإعلامية والتربويّة فيه. ويلاحظ بعضهم أن العراق يفتقر إلى القوانين المناسبة لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية؛ ما يقتضي العمل على خطوات تشريعية واجتماعية سريعة وفعّالة، مع التنبّه للمحافظة على حرية الفكر والنقد والتعبير، إذ لا يمكن لمحاربة خطاب الكراهية أن تتحوّل إلى ذريعة للتضييق على الحريات الفردية، وعلى حرية الصحافة والتعبير على أشكالهما. فخطاب الكراهية هو الذي يتعرّض للأشخاص والجماعات على أساس مَنْ هُمْ. أما انتقاد الأفكار، فيجب أن يبقى متاحاً بحرية، مع الحفاظ على النظام العامّ.

<sup>٢٧</sup> راجع: إستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها لمواجهة خطاب الكراهية، ٢٠١٩.

<sup>٢٨</sup> راجع المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر عام ١٩٦٦.

## ٥- التوصية السياساتية بشأن مواجهة خطابات الكراهية

**المعضلة:** انتشار خطابات الكراهية في المنابر السياسية والإعلامية والدينية، ووسائل التواصل الاجتماعي.

**نطاق المعضلة:** العراق كلّهُ.

**التغيير المرجو:** احتواء خطابات الكراهية، ووضع حدّ لها.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

تسريع تجريم خطابات الكراهية، سواءً أسياسيَّةً كانت أم دينية أم ثقافية أم إعلامية... إلخ.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. تعزيز قدرات الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي، على التعامل مع خطابات الكراهية ومناهضتها.
٢. تطوير سياسات المؤسسات الإعلامية ومدوّنات السلوك، للالتزام الواضح برفض خطابات الكراهية.
٣. نشر الوعي على المستوى المجتمعي، وتعزيز قدرات الشباب على الحوار والنقاش السليم بالأفكار، مع رفض التعرّض للأشخاص وخصوصياتهم الهوياتية، وإطلاق حملات في هذا الاتجاه على وسائل التواصل الاجتماعي.
٤. إطلاق مبادرات لمواجهة خطابات الكراهية، تسهم في بناء جسور بين المجتمعات المحلية (مثل الاحتفال بعيد الميلاد من قبل المسلمين، أو إعداد موائد الإفطار في شهر رمضان للمسلمين من قبل غير المسلمين).
٥. تكثيف اللقاءات بين أبناء الثقافات المتنوعة، في مبادرات أكاديمية أو إعلامية أو اجتماعية.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. إطلاق مسارٍ قانونيٍّ لتشريع مناهضة خطاب الكراهية وتجريمه، مع المحافظة الكاملة على حرية التعبير المسؤولة، والعمل على مُسوّدة يمكن تقديمها للبرلمان من خلال إحدى اللجان المتخصصة (مثل لجنة حقوق الإنسان).
٢. التعاون بين هيئات المجتمع المدني والمنظمات الدينية، لتنظيم احتفالات مشتركة بعيد الميلاد، وإعداد موائد إفطار رمضان مشتركة.
٣. تنظيم ورش مع القطاعات المعنية، مثل الأمن والإعلام، لتطوير السياسات ومدوّنات السلوك، وتدريب قوى الأمن والصحفيين على مناهضة خطابات الكراهية.
٤. إطلاق حملات توعويّة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. المجلس النيابي.
٢. هيئات المجتمع المدني، ومجموعات شبابية تطوعيّة.
٣. مؤسسات دينية تقليدية.

### الموارد المتاحة:

١. المجموعات التطوعية في كافة محافظات العراق وإقليم كردستان.
٢. العلاقات الجيدة بأعضاء البرلمان.
٣. علاقات متينة بالمؤسسات والمرجعيات الدينية.
٤. وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام، والصحفيون المهتمون بهذا المجال.
٥. رغبة الجهات المعنية في العمل على الموضوع المستهدف.

**أضرار عدم المعالجة:** عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والنفسي، وتمزيق النسيج الاجتماعي، والتشجيع على العنف في بعض الحالات وفي بعض الأماكن.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** استقرار أكبر على الصُّعد كافة، وتخفيف الاحتقان بين الجماعات المحلية، بما يجعل من عملية إعادة بناء الثقة على المستوى الاجتماعي أكثر فعاليةً وأسرع تحقُّقًا، في اتجاه بناء المواطنة الحاضرة للتنوُّع.

#### **خطة العمل:**

١. إطلاق حملة لتشريع قانون مكافحة الكراهية في مرحلة أولى.
٢. عقد سلسلة ورش لتبيان التحديات المتنوعة في المناطق المختلفة، وإشراك أصوات محلية، قُبَل الشروع في كتابة مُسوّدة القانون، ثم الاتفاق مع لجنة في البرلمان على تقديمها، من خلال جمع التواقيع المطلوب قراءتها داخل البرلمان.
٣. التواصل مع المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني المعنية والمرجعيات الدينية، للعمل معًا على الأهداف المحددة.



## القسم الثاني

---

# المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع

## ٦- التنوع وحرية التعبير والمساواة بين المواطنين

ينطلق مبدأ المواطنة من المساواة بين جميع أفراد المجتمع، من دون أي تمييز على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي أو إثني أو جنس أو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. فالوطن هو المساحة التي تجعل من المختلفين فكرًا أو جنسًا أو معتقدًا أو لغةً أو لونًا، شركاء في بناء الصالح العام، الذي يعود عليهم جميعًا بالخير والأمان. لذلك، تقوم فكرة الوطن على العقد الاجتماعي بين المواطنين، الذي يُحدّد آليات إدارة العيش معًا عبر الدولة ومؤسساتها العامة والمنظومة الحقوقية التي يراها القانون. أيضًا يُعزّز الاختلاط المجتمعي والترابط الاجتماعي والتضامن الوطني على أساس مدني، ويحقّق المواطنة عبر علاقة المواطن المباشرة بالدولة وبسائر المواطنين؛ في حين تتعارض مع مبدأ المواطنة الحاضنة للتنوع الممارسات والأدبيات السياسية والتشريعية التي تؤسّس للتمييز بين المواطنين. لذلك، تثير المادة (٢٦) من قانون البطاقة الوطنية العراقية حفيظة الأقليات الدينية، التي تعتبرها انتهاكًا لحقوقها الدينية المكفولة في الدستور العراقي والمعايير الدولية، وتطالب بتعديلها حفاظًا على التنوع والمساواة الحقيقية في البلاد. وينص البند "ثانيًا" من المادة (٢٦) من قانون البطاقة الوطنية العراقية لسنة ٢٠١٦ على أن «يتبع الأولاد القاصرون في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الأبوين»، أي أنه نصّ على أسلمتهم قبل بلوغهم سن الرشد. وهذا ما يعدّ إكراهًا للأولاد على تغيير دينهم، بما يتعارض مع مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان.

إنّ تركيبة العراق المتعدّدة إثنيًا وثقافيًا ودينيًا، وما ينتج من ذلك من روابط جماعية ورموز ثقافية خاصة بكلّ مكوّن من مكوّنات الوطن، تفترض أن تكون المواطنة حاضنة للتنوع المجتمعي. فلقد عدّت منظمة اليونسكو التنوع الثقافي مصدرًا في المجتمعات، للتبادل والتجديد والإبداع<sup>٢٩</sup>. يقتضي ذلك إدارة سياسية رشيدة للتعددية الثقافية، تجنّبًا للانزلاق نحو تفتيت الوطن عبر المحاصصات الفئوية والطائفية. فكما أنّ الأنظمة الأحادية التي تعتمد على الاستبداد السياسي تحت شعار "الدولة القوية"، تتحوّل فيها السلطة السياسية إلى هيمنة على المجتمع، وتسعى فيه إلى صهرٍ قسريٍّ للمواطنين عبر تعبئة تربية وإعلامية؛ كذلك الأنظمة الطائفية تقضي على الحقوق المدنية والسياسية حتى الاجتماعية للفرد، باسم هويته الخاصة، فتجعل منه تابعًا لقيادات طائفية تدّعي حماية هويته وخصوصيته، عبر احتكار تمثيل مصالحه وآليات الوصول إلى حقوقه. وفي المقابل، يتخلّى الفرد عن دوره في المشاركة في الحياة العامة، بما تشمله من انخراط في النقاش العامّ، والنضال المطلي، والمساءلة والمحاسبة، ليستبدل بكلّ ذلك الولاء للزعيم الطائفي والتبعية له؛ ما يؤدّي إلى انهيار المنظومة الديمقراطية، والآليات التي تضمن نجاحها واستدامتها.

٢٩ راجع: المادة الأولى من «الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي»، الصادر عن منظمة اليونسكو، ٢٠٠١.

تُشكّل حرّية الرأي والتعبير والاحتجاج ركناً من أركان قيام دولة المواطنة، ومواجهة تنامي الاستبداد بمختلف أشكاله. ولقد أصبح هذا الأمر مهتداً بسبب مساعي بعضهم لتشريع قوانين تنتقص من حرية التعبير والاحتجاج (مُسوّدات قوانين التظاهر، وجرائم المعلوماتية، وتقييد الحريات الشخصية)، وتنازل من حقوق المرأة (مُسوّدات قوانين أحوال شخصية تكثر الطائفية)، وتعتمد التلّكؤ والمماطلة في تشريع قانون العنف الأسري. أيضاً، بعد الحراك الثوري التشريعي، اشتدّت عمليات الاغتيال والختف والترجيع للناشطين والمحتجين والمثقفين وصنّاع الرأي، ومطاردتهم وترويعهم، على نحو منظم ويومي، وضمن قوائم تهديد علنية تبثها جيوش إلكترونية، بهدف تكميم الأفواه وإجهاض أي حراك يمكن أن يقوّض البنية الطائفية الفاسدة للنظام السياسي. وتضطلع الجماعات السياسية المسلحة خارج إطار القانون (اليليشيات) بدور أساسي في هذه الجرائم، مع تخاذل واضح بعض الأحيان من قبل الأجهزة الأمنية الحكومية.

لذلك، يقتضي بناء المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوّع في العراق تجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين، وبينهم وبين الدولة ومؤسساتها، لضمان الحقّ في الاختلاف والتعبير عنه، في بيئة آمنة تخلو من منطق الاستقواء والتهديد بالعنف وممارسته من قبل جماعات خارجة عن القانون.

## ٦- التوصية السياسية بشأن التنوع وحرية التعبير والمساواة بين المواطنين

**المعضلة:** غياب المساواة بين العراقيين وانتشار العنف.

**نطاق المعضلة:** العراق كله.

**التغيير المرجو:** المساواة بين المواطنين، على تعدد انتماءاتهم الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وضمان حرية الرأي والتعبير والاحتجاج.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. تعديل بعض النصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة، بما يضمن المساواة بين العراقيين كافة، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، التي نص عليها الدستور في المواد (١٤، ١٦، ٢٠، ٣٧، ٣٨، ١٢٥).
٢. سنّ قوانين من شأنها التنفيذ العملي للنصوص الدستورية، التي تضمن للعراقيين كافة حقوقهم، ولا سيّما المواد (٣، ٤، ٤٢، ١٢٥) من الدستور.
٣. تفكيك الميليشيات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة، وضمان أمن المواطنين.

**الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:** وضع برامج اجتماعية متخصصة، ترفع مستوى تعريف العراقيين بعضهم ببعض على أرض الواقع، وإمكانية تلاقحهم في المجتمعات، والحق في التعبير عن الاختلاف.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. اتّخاذ السياسيين قرارًا عمليًا بتوجيه أعضائهم وكتلهم السياسية في مجلس النواب العراقي، إلى تعديل بعض المواد الدستورية ذات العلاقة.
٢. سنّ قوانين من شأنها أن تُحقّق المساواة بين العراقيين، وتضمن حقوقهم على الصّعد كافة من دون تمييز بينهم، مع تأمين دعم المرجعيات الدينية لهذا المشروع الوطني.
٣. وضع سياسة للأمن المجتمعي، تضمن الحق في التعبير والاحتجاج، وتقاوم العنف والاستقواء بالسلاح.

**الجهات المعنية بالتنفيذ:** مجلس النواب العراقي.

**الموارد المتاحة:** خبراء متخصصون في القانون والسياسات العامة، يمثلون جميع المكونات العراقية.

**أضرار عدم المعالجة:** مزيد من الحيف، والتهميش، والإقصاء، والعنف، والاعتقالات، واللاعدالة.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** رفع منسوب الانتماء الوطني، وتنامي الديمقراطية والتنافس الفكري والسياسي السليم، وشيوع قيم العدل والإنصاف والمحبة، بما يؤدي إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني.

### خطة العمل:

١. إعداد مشاريع قوانين خاصة بتفعيل النصوص الدستورية المذكورة آنفًا.
٢. تشكيل لجنة لتعديل الدستور في هذا الشأن.
٣. وضع سياسة أمنية شاملة تضمن ممارسات الحريات.

## ٧- المجتمع المدني وثقافتنا المناصرة والمحاسبة

إن تحقيق دولة المواطنة وضمّان استمراريتها، يحتاجان إلى تطوير المجتمع المدني العراقي، وتغيير ثقافة المواطنين من التوقُّع من الحاكم، إلى المطالبة منه بوسائل ضغط سلمية ومحاسبته على أداؤه. لكن المجتمع المدني، الذي يتمثّل بأدوات الإعلام الحرّ، والنقابات والتجمعات، والمؤسسات الثقافية، والمؤسسات التنموية، والجمعيات، ما يزال ضعيفاً في العراق بفعل التراث الضخم من ثقافة الاستبداد، الذي عاناه البلد عبر عصوره المختلفة. ومن الواضح أنّ تجاوز تلك الثقافة ليس بالحدث الذي يحصل في لحظة من الزمان، بل هو عملية متراكمة لها شروطها. يقتضي ذلك نجاح المجتمع المدني في تأمين مصادر مالية مستقلة بحدود معينة عن السلطة، وتحقيق الوعي والالتزام بقضايا الشأن العام العابرة للاصطفافات التقليدية.

يتخطّى المجتمع المدني بطبيعته ثنائية الحاكم والمحكوم، ويشكّل قوّة متحركة على الأرض، تُضبط من جهة سلوك الحاكم حين يميل إلى الاستبداد، ومن جهة أخرى تضبط حركة المحكوم حين يميل إلى الاستسلام للواقع أو التبعية. يستطيع إذًا المجتمع المدني أن يُكوّن الطرف الثالث في معادلة المواطنة والحكم الديمقراطي؛ إذ يمنع الحكم من احتكار توزيع الوعي والمال والكرامة، ويُسهّم في توجيه العملية السياسية نحو السلام والاستقرار والأمن والرّفه الاجتماعي.

إنّ المجتمع المدنيّ العراقي يعاني ما تُعانيه البيئة الاجتماعية والسياسية من فسادٍ ومحسوبية وسوء إدارة مالية وبشرية، ولكنه رغم ذلك استطاع أن يكوّن بيئةً إدارية معقولة جدًّا، قياسًا بالمؤسسات الأخرى. ففي بعض التجارب، هناك نظامٌ لتضارب المصالح، ونظام للإدارة البشرية والمالية. فالخبرة الناجحة بالعمل في مؤسسات المجتمع المدني، تُشكّل بذاتها مدرسة في المشاركة في الحياة العامة، واختبارًا لآليات الديمقراطية والمحاسبة.

هناك صورة ناقصة عن التعامل الإيجابي والمستقلّ بين الحكومة والمجتمع المدني، مع أن المجتمع المدني استطاع أن يسهم في التوعية المدنية وقضايا الأقليات وحقوق المواطن، وبلّغ بذلك حدًّا غير مسبوق في العمل مع بعض الوزارات، ومنها وزارة التربية على سبيل المثال. لكن المطلوب ألاّ يقتصر دور المجتمع المدني على الشراكة مع القطاع العام في قضايا محدّدة فحسب، بل أن يلعب دوره أيضًا بشكل أكبر على مستويي: المناصرة -للتأثير في السياسات العامة وترشيدها-، والمحاسبة -لضمان الجودة في القطاع العام والشفافية-.

## ٧- التوصية السياسية بشأن المجتمع المدني وثقافتَي المناصرة والمحاسبة

**المعضلة:** ضعف الشفافية الحكومية والسياسات العامة الرشيدة.

**نطاق المعضلة:** العراق كله.

**التغيير المرجو:** التوصل إلى مستوى أعلى من الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية، لتفعيل المحاسبة وتطوير السياسات العامة وتحقيقها، من خلال المناصرة من قبل المجتمع المدني والشراكة مع المؤسسات العامة.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. إشراك هيئات المجتمع المدني في مناقشة القوانين والسياسات الحكومية والمحلية.
٢. تشريع قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الشفافية ضمن المؤسسات الحكومية.
٣. تشريع قانون تضارب المصالح المالية في العراق.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. بناء قدرات المجتمع المدني، حول المواطنة الحاضرة للتنوع والمناصرة والتواصل والإدارة الرشيدة.
٢. تشجيع بناء الشراكات والتحالفات بين هيئات المجتمع المدني، حول قضايا عامة ذات اهتمام مشترك، لتعزيز الإنتاجية والفعالية.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. التواصل مع المعنيين في الحكومة والمجلس النيابي لوضع التشريعات المطلوبة.
٢. التواصل مع المجالس والإدارات المحلية للتعاون والرصد.
٣. تقديم برامج تدريبية للناشطين في المجتمع المدني، حول المناصرة ووضع السياسات وتقييمها.
٤. الإضاءة على الخبرات النموذجية الناجحة، للتعلّم والاستفادة منها.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. مجلس النواب العراقي، ومجلس النواب في إقليم كردستان.
٢. الحكومة المركزية، وحكومة إقليم كردستان، والمجالس، والإدارات المحلية.
٣. هيئات المجتمع المدني العراقي.
٤. المؤسسات الداعمة دوليًا بالخبرات والتمويل.

### الموارد المتاحة:

١. خبراء متخصصون في قضايا الرصد والمناصرة والمحاسبة.
٢. اللجان النيابية المعنية.
٣. خبرات نموذجية متاحة، ومنظمات ناجحة وجاهزة لتطوير قدراتها.
٤. اهتمام دولي بالعراق، وإمكانية توافر الدعم المالي للمجتمع المدني.

### أضرار عدم المعالجة:

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** تطوير الحوكمة، وتحقيق معدلات أفضل للتنمية والخدمات العامة، مع التزام أكبر للمواطنين بقضاياهم العامة، وتنامي ثقتهم بالمؤسسات الحكومية.

### خطة العمل:

١. متابعة تشريع القوانين المطلوبة مع الهيئات المختصة.
٢. تنظيم برامج تدريبية للناشطين في المجتمع المدني.
٣. بناء تحالف نموذجي حول قضية محدّدة، لتقديم قصة نجاح تُحفّز إلى المتابعة في هذا المجال.

## ٨- مشاركة الشباب في تجديد الحياة السياسية

من الواضح أنّ دور الشباب في العراق ما بعد حراك تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الثوري، لم يكن كما قبله. فقَبِل هذا التاريخ الرمزي والمفصلي كان شباب العراق في موقع الضحية، لأزمات متراكمة من الديكتاتورية والحروب والطائفية والإرهاب والفساد والسياسات الفاشلة والبطالة. ولكن حراك تشرين الثوري أظهر برمزيتته تحرُّر الشباب من دور الضحية لمصائب الماضي، ليظهرهم في صورة الثائرين لصناعة مستقبلهم بيدهم. لقد عدّ بعضهم هذا الحراك، الذي جمع الشباب والشابات في الشوارع من مختلف الطبقات الاجتماعية والطوائف الدينية، أنّه أعمقُ حركة اجتماعية شهدتها البلاد في العقود الأخيرة. ومن اللافت عدد المبادرات التطوعيّة وانخراط العديد من الشباب والشابات فيه، سواء أفي مجالات الفن كانت أم في الثقافة أم في العمل الخيري، أم عبر تقديم الدعم الإنساني والغذائي والصحي، في ميادين الحراك، أو في مواجهة جائحة كوفيد-١٩.

في هذه المرحلة الجديدة، لم يتغيّر واقع الشباب الذين يعانون الحرمانَ بأوجه متعدّدة، ولكنهم أنفُسهم تغيّروا حين خرجوا إلى الشوارع مطالبين بالحاسبة والتغيير، في موقف ضد الطائفية والنفوذ الأجنبي والفساد والبطالة. لقد عبّروا من خلال تظاهراتهم الاحتجاجية عن وعيهم المُواطنيّ بحقوقهم المهذورة، بسبب فشل المسؤولين عن إدارة البلاد ومقدّراتها، وبسبب إقصائهم عن المشاركة الفعلية في إدارة شؤونهم العامة، وغياب صوتهم في عملية صنع القرار. فلم يتراجعوا أمام العنف، الذي في المقابل أسقط من بينهم مئات الشهداء وآلاف الجرحى.

إن هؤلاء الشباب المنتفضين، وأقرانهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ سنة، يُشكّلون الشريحة الكبرى في المجتمع، أي نسبة ٣٥,٤٪ من مجموع الشعب العراقي<sup>٣٠</sup>. وهم أجيال العولة، تلفحهم رياح الحرية والتغيير من خلال هواتفهم المحمولة والفضاءات الافتراضية لوسائل التواصل الاجتماعي، ولم تغدُ تأسرهم الخطابات الطائفية والعشائرية الضيقة.

لكن هذا الجيل الشاب يفتقر إلى الثقافة السياسية المناسبة، لكي يستطيع أن ينتقل بسرعة من الموقف الاحتجاجي إلى الموقف السياسي، الذي يتمتّع برؤى وخطط وقيادات توصله إلى مواقع صناعة القرار. فبعد نجاح الشباب في الدفع نحو انتخابات نيابية مبكرة<sup>٣١</sup>، أصبح الآن التحدي البارز رفع منسوب الوعي لديهم، لتمكينهم من جعل خياراتهم الانتخابية تتناسب مع تطلعاتهم السياسية. أيضًا ينبغي بناء قدرات النخب من بينهم، لكي يواصلوا الضغط والتأثير في البرامج الانتخابية، ولإعطائهم فرصة الترشح والمنافسة في الانتخابات، بعدما جرى تخفيض سن الترشح إلى ٢٨ سنة. فهم يحتاجون إلى استعادة ثقتهم بالعمل السياسي، الذي أصبحت صورته مرتبطة -بسبب ممارسات بعض الطبقات الحاكمة- بالفساد.

<sup>٣٠</sup> راجع: تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة للعام ٢٠١٩. أعلنت الحكومة إجراء الانتخابات النيابية في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢١.

## ٨- التوصية السياساتية بشأن الشباب وتجديد الحياة السياسية

**المعضلة:** غياب دور الشباب في عملية صنع القرار والمشاركة السياسية.

**نطاق المعضلة:** العراق كلّهُ.

**التغيير المرجو:** مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة السياسية، وتعزيز فرص التغيير الذي يطمحون إليه.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. إشراك الشباب -ولو على المستوى الاستشاري- في صناعة القرار السياسي، على المستويين الإقليمي والوطني.
٢. تكوين مجالس استشارية شبابية في دواوين المحافظات، لأخذ آراء الشباب وإدماجهم في عملية صنع القرار.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. تعزيز الوعي والثقافة السياسية الديمقراطية بين الشباب.
٢. تعزيز قدرات النخب الشبابية على مستوى الفكر والتواصل السياسي.
٣. تفعيل الحوار بين الشباب من أجل تقريب وجهات النظر فيما بينهم، ومساعدتهم في بناء رؤى مشتركة لمستقبل العراق، وتحالفات تسمح بنجاحهم السياسي.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. التواصل مع المعنيين في حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية، لوضع آليات تواصل مع الشباب، وإيصال صوتهم إلى المعنيين.
٢. التواصل مع المسؤولين في المحافظات لإنشاء مجالس استشارية شبابية، والمساعدة على وضع نظامها وآليات عملها.
٣. تقديم برامج توعوية وتدريبية للناشطين في الحراك الاحتجاجي، ومساعدتهم على الوصول إلى الإعلام والتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.
٢. الناشطون في الحراك.
٣. هيئات المجتمع المدني العراقي.

### الموارد المتاحة:

١. خبرات مماثلة في دول أخرى، وخبراء لتدريب الشباب على العمل السياسي المسؤول.
٢. الشباب أنفسهم.

**أضرار عدم المعالجة:** استمرار حاليّ الغضب وخيبة الأمل بين الشباب، اللتين يمكن أن تؤديا إلى ازدياد العنف.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** الإسهام في تجديد الحياة السياسية، وازدياد التزام الشباب القضايا الوطنية، والتطوُّع والنضال من أجلها.

### خطة العمل:

١. فتح قنوات التواصل بين الهيئات الحكومية والشباب، وتطوير نماذج المجالس الشبابية في المحافظات.
٢. تنظيم برامج توعوية وتدريبية للناشطين في المجتمع المدني.
٣. رصدُ تطوُّر حركة الشباب المطلوبة قبل الانتخابات المقبلة وبعدها، لتحليلها وتقديم الخلاصات للاستفادة منها.

## ٩- تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة

بادئاً بَدءٍ، لا بدّ من الإقرار بأنّ المرأة استطاعت أن تصل إلى المشاركة السياسية بعد العام ٢٠٠٣، وكان الفضل في ذلك يعود إلى الكوتا، التي كانت مَدْخلاً إلى خُلُقٍ ووعي مجتمعيٍّ بضرورة مشاركة النساء، حتى بلغت المرأة مستوى تترأس فيه كتلةً سياسية، وتنبوّاً مراكز قيادية في برلمان إقليم كردستان. فتحتلّ المرأة في سنة ٢٠٢٠ نسبة ٢٥,٥٪ من مقاعد المجلس النيابي الاتحادي، في حين تبلغ هذه النسبة ١٦,٦٪ في المنطقة العربية و٢٤,٩٪ في العالم. ولكن مشاركة المرأة في القرار التنفيذي أضعفُ بكثير، إذ إنّ نسبة مشاركتها في مجلس الوزراء هي ١٣,٦٪، أي ثلاث وزيرات من أصل ٢٢ وزيراً<sup>٣٢</sup>. فالتجربة بمُجملها جديدة، تحتاج إلى التقييم والتطوير لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة بفعالية<sup>٣٣</sup>.

لكن للمشهد العام ما زال مكتنفاً بالصعوبات والعراقيل. فالمرأة ما زالت تعاني في المجتمع العراقي مختلف أنواع التهميش والإقصاء وازدياد العنف الممارس ضدّه. ثم إن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والحياة السياسية بقيت دون المستوى المطلوب، مع وجود الكوتا الانتخابية المخصّصة للنساء. فمثلاً: ليس للمرأة دور فاعل في قضية المفاوضات في حلّ النزاعات، وما زال دورها ضعيفاً في الهيكلية التنظيمية للقوى السياسية، وإن كان لها من وجود فهو لا يتعدى الشكل. من هنا، تُظهر الحاجة الملحة إلى العمل على تمكين المرأة، لتعزيز مستوى مشاركتها في الحياة العامة.

يُلاحظ أيضاً غياب آلية وطنية عامة لتحسين مكانة المرأة، وغياب الإرادة السياسية لتغيير واقع المرأة من مجرد تابعة إلى مشاركة فاعلة. فعلى الرغم من وضع بعض الخطط، لا نجد تنفيذاً لها. والمرأة بعيدة عن برامج التنمية، إذ معدّل النشاط الاقتصادي بالنسبة إلى الرجال يبلغ ٧٢٪. أما المرأة، فمعدّل نشاطها الاقتصادي يبلغ ١٣٪. وهناك ما نسبته ٩٠٪ من النساء، يعملن بأجرٍ في القطاعات الحكومية.

مع أنّ المادة (١٤) من الدستور تنصّ على المساواة بين الجنسين، والمادة (٢٠) تنصّ على حقّ الرجال والنساء في المشاركة السياسية، فالمساواة في العراق غير متحقّقة فعلياً. ومن العام ٢٠٠٥ حتى الآن، لم يصدر أيّ قانون لمكافحة التمييز بين الرجل والمرأة. وهناك توجهات إلى وضع المرأة في مقامٍ دونيٍّ، من خلال محاولة تعديل الأحوال الشخصية، أو وضع المرأة وتقديمها على أساس طائفيٍّ. وثمة مظاهرٌ عديدة ما زالت سائدة، وربما ازدادت في يومنا هذا، منها: زواج القاصرات، والتمييز الأسري، واستخدام المرأة سلعةً لحلّ المنازعات العشائرية. ما زالت المرأة ضحية عقوبات قاسية، شرّعتها قرارات سابقة في عهد النظام السابق -منها قرار ٢٣٤ سنة ٢٠٠١-، وما زالت سارية المفعول. ولم تُنصفِ المرأة في مجموعة التشريعات النافذة، مثل: قانون العقوبات<sup>٣٤</sup>، وقانون العمل<sup>٣٥</sup>، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات، وقانون الأحوال الشخصية. وتلكأت الحكومة في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المعروفة بـ"سيداو")، التي وقّع عليها العراق، فأصبحت قانوناً وطنياً بعد نشره في جريدة "الوقائع العراقية".

<sup>٣٢</sup> راجع التقرير: تعزيز المشاركة

السياسية للمرأة. النساء

المرشحات للمناصب

المنتخبة في العراق: العقبات

ومتطلبات التغلب عليها،

الصادر في سنة ٢٠٢٠ عن

العهد العراقي، وبعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة

إلى العراق، ولجنة الأمم

المتحدة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا

(الإسكوا)، ص٤.

<sup>٣٣</sup> راجع المرجع السابق،

الفصل الثالث: العقبات

التي تواجه المرشحات

وآليات تذليلها بحسب

التجربة والتصور، نقص

الإعداد والتدريب.

<sup>٣٤</sup> قانون العقوبات العراقي رقم

١١١ لسنة ١٩٦٩.

<sup>٣٥</sup> قانون العمل رقم ٣٧ لسنة

٢٠١٥، أحدث تقدّمًا ولو

غير كافٍ، من ناحية حقوق

المرأة، إضافة إلى تجريمه

للتحرش في مكان العمل

وفرض عقوبات رادعة له.

## ٩- التوصية السياساتية بشأن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة

**المعضلة:** ضعف الدور النوعي للمرأة في المجالين العام والخاص، واستمرار الممارسات العنيفة والتمييزية ضدها.

**نطاق المعضلة:** العراق كله.

**التغيير المرجو:** تحسين الأوضاع الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، من أجل تحقيق المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وزيادة مشاركتها في مواقع صنع القرار وبناء الأمن والسلام، ومواجهة كل أشكال التمييز.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. تفعيل المجلس الوطني لشؤون المرأة، والعمل وفق إستراتيجية وطنية شاملة وجامعة للنهوض بواقع النساء في العراق، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها.
٢. اتّباع سياسات فعّالة تهدف إلى النهوض بواقع المرأة، وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار على المستويات كافة وفي جميع المجالات، وتوفير الموارد اللازمة لها (البشرية والمالية).
٣. العمل على إشراك المرأة في جميع السياسات والخطط الوطنية العامة، لتعزيز مشاركتها في التنمية وبناء السلام.
٤. الإسراع في إقرار قانون الحماية من العنف الأسري، بما يضمن حماية المرأة في إطار الأسرة وصون كرامتها.
٥. مراجعة القوانين والتشريعات التي تركز عدم المساواة والتمييز والعنف ضد المرأة، بهدف تعديلها أو إلغائها، وبخاصة قانون العقوبات ١١١ (١٩٦٩)، وقانون أصول المحاكمات الجزائية ٢٣ (١٩٧١)، وغيرها من القرارات التي تُفرض عقوبات قاسية ضد النساء. وأيضاً منع تأثير العادات والتقاليد وغلبيتها على قوة القانون.
٦. رفع التحفظات عن المواد (٢/ واو - زاي)، والمادة ١٦ من اتفاقية سيداو، والتوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. إدماج قادة المجتمع من رجال الدين ووجهاء المجتمع المحلي وقادته، في حملات تهدف إلى تغيير أنماط السلوك الاجتماعية، التي تركز التمييز والعنف ضد المرأة.
٢. تفعيل دور الإعلام والمؤسسات التربوية، وتغيير المناهج بما يعزّز المواطنة والمساواة وعدم التمييز.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

مُتابعة الحلول المقترحة وخطة العمل، من قِبَل هذه المجموعة مع الجهات المعنية.

**الجهات المعنية بالتنفيذ:** الحكومة الاتحادية، وحكومة الإقليم، ومجلس النواب، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، والمؤسسات التربوية والتعليمية والمرجعيات الدينيّة.

## الموارد المتاحة:

١. وجود عدد من السياسات والخطط الوطنية الخاصة بالمرأة، منها:
٢. إستراتيجية مناهضة العنف ضد النساء.
٣. إستراتيجية النهوض بالمرأة.
٤. الخطة الوطنية لتطبيق القرار ١٣٢٥.
٥. الخطة الوطنية لتطبيق البيان المشترك للحد من العنف الجنسي أثناء النزاع، الموقع عليه من الحكومة العراقية مع الأمم المتحدة.
٦. خطة التنمية الوطنية.
٧. إستراتيجية التخفيف من الفقر.

## أضرار عدم المعالجة:

١. عدم الاستقرار الأسري يؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمعي.
٢. فقدان رأسمال بشري تُمثله المرأة.
٣. عدم تحقيق العدالة.

## ثمار التغيير المرجو وفوائده:

تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية التي نص عليها الدستور، مع ما يُنتج ذلك من فوائد اجتماعية واقتصادية ونفسية.

## خطة العمل:

١. تشكيل لجنة من مجلس القضاء والجهات الحكومية المعنية ومجلس النواب، لمراجعات التشريعات التمييزية وتعديلها.
٢. تنظيم حملات مدافعة بغرض إقرار قانون الحماية من العنف الأسري، وتشكيل المجلس الوطني لتمكين المرأة.
٣. تشكيل لجنة وزارية، بهدف دراسة كيفية رفع التحفظات عن اتفاقية سيداو.

## ١٠- مشاركة الأقليات في الحياة السياسية

إنَّ فشل تحقُّق دولة المواطنة العادلة والحاضنة للتنوُّع، وشعور المكوَّات التي تُمثِّل أقليات عدديَّة بعدم إمكانيَّة المشاركة في القرار مع المكوَّات الكبرى، حتى في الشؤون التي تعنيها مباشرة، يدفعان إلى شعور بعضهم بوصاية تُمارسها المكوَّات الكبيرة على الأقليات. لهذا السبب، يقترح بعضهم البحث عن حلول مناسبة لهذا الشعور بالتهميش لدى المكوَّات الصغرى، ويُدرك أصحاب هذا الموقف أنَّ هذا المنحى المرتكز على حماية الحقوق، يجب ألاَّ يأتي على حساب النقاط المشتركة والتفاعل بين المواطنين، لأنَّ ذلك قد ينعكس سلبيًا ويؤدِّي إلى مزيد من التباعد والحساسية بين المكوَّات المختلفة.

يرى بعضهم أنَّ نظام المحاصصة وتوزيع "المغانم"، لا يترك أيَّ مجال للأقليات للمشاركة الفعليَّة في الحكم والقرار، حتى إن نظام "الكوتا" في الانتخابات النيابية، يُعدُّه بعضهم غير فعَّال، إلَّا إنَّ ترافق مع قانونٍ انتخابي، يُعطي الأقليات الكلمة الأساسيَّة في اختيار ممثليها في المقاعد المخصَّصة لها. فقد يحتاج هذا الأمر إلى قانونٍ انتخابي، بدوائر تنسجم مع حجم الأقليات، وتعطيها فرصة التأثير في اختيار ممثليها، دون أن ينزع ذلك منهم صفتهم التمثيلية الوطنية الجامعة.

لذلك، يرى بعضهم ضرورة إعادة النظر في بعض المواد الدستورية، بما يؤدِّي إلى تعزيز الوحدة الوطنية بين العراقيين كافةً على اختلاف انتماءاتهم وتعدُّد مشاربهم، ولا سيَّما فيما يتَّصل بحقوق الأقليات، للمحافظة على النسيج العراقي المتميِّز بتنوُّعه الإثني والثقافي والديني. ومع أنَّ الدستور الجديد (٢٠٠٥) قد ضمن حقوق الأقليات في المواد (الثانية، والثالثة، والرابعة، والثالثة والأربعين) وغيرها، فإنَّ أغلب هذه الحقوق لم تُترجم عمليًّا، بشكل يُعزِّز المشاركة الفاعلة للأقليات في الحياة السياسية الوطنية.

## ١٠- التوصية السياسية بشأن مشاركة الأقليات في الحياة السياسية

**المعضلة:** غياب التمثيل الحقيقي للأقليات فيما يخص مقاعد الكوتا الانتخابية.

**نطاق المعضلة:** العراق ككل.

**التغيير المرجو:** إنصاف الأقليات التي مُنحت مقاعد الكوتا من خلال تطوير النظام الانتخابي، لكي تتمكن من التمثيل الفعلي في هذه المقاعد.

**الحلول المقترحة على المستوى السياسي:** تشكيل لجنة لتعديل قوانين انتخاب البرلمانين الإقليمي والمركزي، تُعطي أبناء الأقليات في اختيار ممثليهم الأفضلية.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. تعديل قوانين الانتخابات.
٢. إصدار قوائم مستقلة، تتضمن أسماء أبناء المكوّن الذي حُصّصت له مقاعد الكوتا.
٣. تخصيص صناديق مستقلة لكل مكوّن، ليُدلي أبناء هذا المكوّن بأصواتهم وفق خصوصيتهم.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. مجلس النواب العراقي.
٢. برلمان إقليم كردستان - العراق.

**الموارد المتاحة:** الكوادر البشرية المتخصصة.

### أضرار عدم المعالجة:

١. شعور أبناء الأقليات بالغبن والحييف؛ ما يدفع بهم إلى التفكير في خيارات أخرى، أخطرها الهجرة. وهذه خسارة وطنية بكل معنى الكلمة.
٢. خسارة البرلمان لكفاءات حقيقية من أبناء الأقليات.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** الشعور بالإنصاف والتمثيل الحقيقي، ومن ثمّ تحسّن أوضاع الأقليات على المستوى الوطني العام لجهة نجاح تجربة المواطنة الحاضنة للتنوّع.

**خطة العمل:** تقديم مشروعين لتعديل كلا القانونين.

## II- العشائرية ودولة الحق والقانون

ما تزال العشيرة تُشكّل عاملاً مؤثراً في تكوين المجتمع العراقي، وهي من البنى المجتمعية التقليدية والعريقة في العراق. وقد عرّفت العشائرُ أخيراً تنامياً لنفوذها في المجتمع، بحكم لعبها أدواراً مساندة لمؤسسات الدولة أو بديلة عنها، حتى في القضايا الأمنية. وتُعبّر العشائر عن روابط التضامن التقليدية، التي تُقدّم للأفراد - في سياقات تكون فيها سلطة الدولة ومؤسساتها وخدماتها ضعيفةً - الحدّ الأدنى من الأمن الاجتماعي.

إنّ الإشكال يكمن في امتداد النزعة العشائرية، وتوسُّع فضاءها وتمدُّدها حتى إلى المدن، بشكل يضع العشيرة في موقع المُزاحم للدولة والقانون؛ ما يُعيق بناء المواطنة، ويضرب مرجعية السلطات العامة والقضاء. أيضاً تُعيق النزعة العشائرية بسبب طابعها التبعية، ازدهاز المواطنة والمسؤولية الفردية لدى المواطنين، ونضوجهم في قراراتهم العامة، وممارسة حقوقهم وواجباتهم بحرية ومسؤولية. فعندما تنشأ العشيرة الحامية للمواطن في ظلّ تراجع هيبة القانون، سيضعف انتماء هذا المواطن إلى الدولة لمصلحة العشيرة، وتتعرّز سطوة زعماء العشائر، وتصل ببعضهم إلى امتلاك القوى العشائرية المسلّحة، إضافة إلى أنّ تمُدّد سلطة العشائر على حساب المنظومة القانونية والإدارية والسيادية، يُسهم في انتشار الفساد في الحياة السياسية والإدارية.

إنّ مقارنة مسألة العشائرية في المجتمع العراقي، تحتاج إلى معالجات هادئة وتشاركية وحازمة في آن، حيث تُضمن تعزيز سلطة الدولة من ناحية، ومشاركة أبناء العشائر وبناتهم في هذا المسار المجتمعي والثقافي والمُواطني التغييري من ناحية أخرى. وذلك بشكل يُحافظ على كرامة المجموعات وروابطها التضامنية، ويُحقّق ارتباط الأفراد أفقيّاً بسائر المواطنين، وعمودياً بالدولة ومؤسساتها، تحت سلطة القانون وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان.

## ١١- التوصية السياسية بشأن العشائرية ودولة الحق والقانون

**المعضلة:** طغيان النزعة العشائرية، على حساب المنظومة القانونية والإدارية والمدنية والسيادية.

**نطاق المعضلة:** العراق ككل.

**التغيير المرجو:** سيادة القانون والاحتكام إلى نصوصه، وتطبيقها بالتساوي على الجميع، والتصدي لتغول النزعات العشائرية.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. سنّ القوانين التي تحدّ من سلطة العشائر المستقلة، المفروضة بالسلاح خارج الشرعية.
٢. إنجاز مسار تجريد العشائر من السلاح، وحظر امتلاكه إلا بترخيص وفي حالات محدّدة.
٣. التشدّد في المواد القانونية في هذا الشأن وعدم التهاون في تطبيقها، وحشد دعم القوى السياسية لتنفيذها، كما في تجريم ظاهرة "الدكة العشائرية" وفق المادة ٢ من قانون مكافحة الإرهاب ٢٠٠٥، وبدلالة المادة ٤ من القانون ذاته.

**الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:** الارتقاء بالوعي الثقافي والقانوني والمدني لأفراد العشائر وزعمائها، إلى المستوى الوطني العام المشترك.

**إجراءات التنفيذ وآلياته:** تنفيذ الدولة لخطة احترام المنظومة القانونية والإدارية والمدنية، بما يؤدي إلى الحدّ من سلطة العشائر لمصلحة الدولة.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. وزارة الداخلية.
٢. مجلس القضاء الأعلى.

### الموارد المتاحة:

١. كوادر وزارة الخارجية والسلك القضائي.
٢. منظمات المجتمع المدني.
٣. المؤسسات الدينية والتعليمية.

### أضرار عدم المعالجة:

١. مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، والمواجهات المحلية.
٢. استباحة سلطة القانون، وزيادة العنف.
٣. طغيان سطوة العشائر، وزيادة خطابات الكراهية.

**ثمار التغيير المرجو وفوائده:** مزيد من الاستقرار الاجتماعي والأمني والاقتصادي، وتقوية منظومة الدولة قانونياً وسيادياً.

### خطة العمل:

١. نشر الوعي القانوني والمجتمعي، من خلال مؤسسات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدني، عن طريق إقامة الورش بهذا الشأن، وتوظيف الإعلام بوسائله كافة.
٢. تطبيق القانون.
٣. إسهام المرجعيّات الدينية في الحدّ من هذه الظاهرة ونبذ خطابات الكراهية، عن طريق الخطبة والموعظة في منابر المساجد والحسينيّات والكنائس والنادي والزارات وغيرها.



## القسم الثالث

---

# المصالحة والعدالة الانتقالية

## ١٢- المصالحة وتنقية الذاكرة

يحتاج المجتمع العراقي، الذي عانى العنف والصراعات والاقْتتال الداخلي، إلى تطبيق "العدالة الانتقالية" خيارًا يضمن المحاسبة والمصالحة معًا، لطبي صفحات الماضي الأليم بشكل سليم، وللتأسيس لسلم حقيقي وشامل ومستدام. لكن المهمة أصبحت أكثر تعقيدًا بسبب إساءة استعمال ثقافة التعويض، والثوبة للمضطهدين بطريقة شائتها سلبيات تُذكر بسلبيات المظهد السابق. فلقد صدرت قوانين عدة، لكنه جرى تسييس تطبيقها فأنحرفت عن هدفها، مثل: قانون منازعات الملكية، وقانون اجتثاث البعث (سُمي فيما بعد قانون المساءلة والعدالة)، وقانون مؤسسة السجناء السياسيين، وقانون مؤسسة الشهداء.

أيضًا يستحوذ "خطاب المظلومية" على مساحة مهمة في الحوار المجتمعي عند الأقليات الدينية والإثنية، بل حتى عند الكوّنات الكبرى، التي تُلقى المسؤولية عن الظلم إمّا على عاتق مرحلة ما قبل الاحتلال (شيعة - كورد)، وإمّا على مرحلة ما بعد الاحتلال (سُنّة)، وإمّا على المرحلتين معًا (أقليات دينية وإثنية). ولكن، تغلب بالإجمال الأصوات الحكيمة التي تُندد بخطاب المظلومية أنّ كان، لأن التّمادي فيه يشكّل خطرًا على المجتمع العراقي، ويؤيقه في دوامة تحوّل المظهد/المظلوم إلى جَلاد، إلى ما لا نهاية.

يستدعي هذا الواقع العمل على كشف مصير آلاف المغيّبين بعد عام ٢٠٠٣، بسبب الاقتتال الأهلي والعنف الطائفي، وخصوصًا بعد معارك تحرير المحافظات الغربية من داعش. فتتحدّث منظمات حقوق الإنسان الدولية بآلاف من العراقيين، قد جرى تغييرهم دون أي دليل يثبت اعتقالهم أو سجنهم أو موتهم أو حياتهم. أيضًا يستدعي تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة استكمال الكشف عن جرائم داعش والمقابر الجماعية، وتحرير المخطوفين من النساء والأطفال ومحاسبة الجناة. ويُضاف يا للأسف أيضًا إلى مسار العدالة الانتقالية مآث القتل والجرحى، الذين سقطوا في حراك تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الثوري بنيران القوات الأمنية، أو على أيدي الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، حيث سجّلت الإحصائية الرسمية ٥٦٠ شهيدًا، في حين جاوزت إحصائيات المنظمات المدنية الـ٧٠٠ شهيد و٢٥ ألف جريح ومُعوق ومخطوف. وهذا يعني أن تطبيق العدالة الانتقالية يجب أن يشمل أيضًا هؤلاء الضحايا، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن، على الرغم من الوعود الحكومية المتكررة بتقديم القتل إلى القضاء.

إنّ تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، هو حاجة حتمية لاستعادة الاستقرار وبناء الثقة بين أبناء المجتمع العراقي ومكوّناته. فيشدد أكثر من ٩٥٪ من النازحين على ضرورة إجراء المصالحة في العراق، لكي يستطيعوا «العيش بسلام مع الآخرين»، مشدّدين على أهمية المساءلة وكشف الحقيقة ومحاسبة الجناة<sup>٣٦</sup>.

وذلك مع التشديد على عدم أخذ الأبرياء والجماعات بأسرها، بجريرة المرتكبين. إنَّ تحقيق المصالحة المستدامة يرتبط أيضًا بإجراء إصلاحات سياسية ومكافحة الفقر<sup>٣٦</sup>. فتشكّل المصالحة إداة أولوية ومدخلًا إلى إعادة بناء الوطن والمواطنة الحاضنة للتنوع، على قاعدة تنقية الذاكرة والتجاوز، وثقافة السلم والوثام المجتمعي، ومشاركة الجميع في الحياة الوطنية.

<sup>٣٦</sup> راجع: مبادرة هارفارد الإنسانية بالشراكة مع معهد السياسات العامة، ومستشفى بريغهام والنساء، وجامعة الموصل، لن ننسى: آراء حول السلام والعدالة في المجتمعات المتضررة من النزاع في شمال العراق، ٢٠٢٠، ص ٥٢.  
<sup>٣٧</sup> المصدر السابق، ص ٥٢.

## ١٢- التوصية السياساتية بشأن المصالحة وتنقية الذاكرة

**المعضلة:** استمرار خطاب المظلومية، وتَعَثُّر مشروع المصالحة الوطنية.

**نطاق المعضلة:** العراق كلّهُ.

**التغيير المرجو:** إعادة بناء الثقة بين العراقيين كافة، بما يؤدي إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي، لتحقيق السلم والاستقرار الأهليين، وتحقيق الاستقرار السياسي.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. إنجاز تسوية شاملة بعيداً عن التنازل الأحاديّ الجانب، ومنطق غلبة طرف على آخر.
٢. اعتماد معادلة الأمن الشامل بالمشاركة الشاملة.
٣. قبول كلّ الأطراف للتنازلات وإن كانت مؤلمة.
٤. الانحياز إلى سلمية الاختلاف بما يضمن إسقاط العنف، باعتبارها وسيلةً إلى تحقيق التسويات السياسية.
٥. إنجاز الملفات المرتبطة بتحقيق العدالة والكشف عن المفقودين.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. توسيع حوارات المصالحة من مستوى النخب، لتشمل كافة المستويات الشعبية والثقافية.
٢. صياغة مناهج تعليمية تستفيد من التجارب العالمية الشبيهة.
٣. تدريب الكوادر التربوية على هذه المناهج.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. وزارات الداخلية، والعدل، والهجرة والمهجرين، ومجلس القضاء.
٢. لجنة التعايش والسلم المجتمعي التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء.
٣. لجان فرعية ذات علاقة باللجنة الرئيسية.
٤. وزارات التربية والتعليم العالي.
٥. جميع المؤسسات ذات العلاقة: السياسية، والقانونية، والإدارية، والمدنية، والدينية... إلخ.

### الموارد المتاحة:

١. تخصيص الأموال الكافية.
٢. توفير الموارد البشرية المتخصصة، لكي لا تبقى المصالحة بأيدي أناسٍ غير مختصين.
٣. حشد المنظمات المدنية والمؤسسات الأكاديمية.

### أضرار عدم المعالجة:

١. التدهور الأمني والاقتصادي والاجتماعي.
٢. تعريض كيان الدولة ووحدتها للخطر.
٣. ظلم قطاعات واسعة من الشعب العراقي.

### ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
٢. صيانة الدولة العراقية عن الأخطار الداخلية والخارجية.
٣. الحفاظ على التنوع المكوّن للنسيج الاجتماعي.
٤. الحيلولة دون اضطهاد المكوّنات المتعدّدة أو اندثارها.
٥. ازدهار الطاقات العراقية واستثمارها بشكل خلاق.
٦. ازدهار الاقتصاد بفعل الثقة بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم ومناطقهم.

### خطة العمل:

١. رفع التوصيات والاقتراحات إلى الجهات المعنية.
٢. مراقبة التنفيذ من طرف لجان متخصصة، ومن وسائل الإعلام، ومن طرف المجتمع نفسه.
٣. وضع جدول زمني لتنفيذ هذا المسار.

## ١٣- الهجرة والطاقات في الخارج

غادر مئات الآلاف من العراقيين بلدهم قسراً، في ظلّ نظام الاستبداد قبل عام ٢٠٠٣. وتُعاني المكوّناتُ الصغرى بعد عام ٢٠٠٣ هجرةً متسارعة، أشبهً بنزيفٍ أصبح يهدّد وجودها، إذ انحدر عدد المسيحيين مثلاً من مليون ونصف في العراق، إلى حوالي ٣٥٠ ألفاً. فأظهرت دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في العراق خلال العام ٢٠١٩، أنّ هذا المنحى للهجرة يستمرّ حاضراً بقوة خاصة بين الأقليات. فقد أجب ٣٩٪ من المسيحيين و٢٥٪ من الإيزيديين، الذين عادوا إلى ديارهم بعدما عانوا مَشاقَّ النزوح، بأنهم يرغبون في مغادرة البلاد نهائياً<sup>٣٨</sup>. لقد شكّل عدمُ الثقة بالدولة والظروف الاقتصادية السيئة وغياب الأمن، أبرز الدوافع التي ما زالت تُشجّع العراقيين على الاستمرار في الهجرة.

يشكّل المغتربون نخبة فكرية وعلمية، وطاقات بشرية يُحرّم وطنهم إيّاها إلى الآن. ولا شك في أنّ غياب البنى التحتية والضمانات الأمنية والتعليمية والحوافز المادية، لا يساعد على تشجيع العراقيين المقيمين في الخارج على العودة للعيش والاستثمار في البلد، والإسهام في إعمارهِ.

إنّ ضعف العلاقة، والمتابعة بين أفراد البعثات الدبلوماسية والمهاجرين، والإجراءات الروتينية والأمنية، أسهمت في ضعف رغبة بعضهم في العودة، فضلاً عن أنّ الصورة التي تُظهرها بعض البعثات الدبلوماسية العراقية، تشكّل عاملاً نابعاً إضافياً لهؤلاء المواطنين المهاجرين. فبعض تلك البعثات لا يكاد يتمكن من تقديم أدنى المهّمات الدبلوماسية والخدمات، للعراقيين في الخارج.

لذلك، يمكن القول بغياب أيّ سياسة اغترابية واضحة لترميم الثقة بين المهاجرين ووطنهم الأم، وللاستفادة من الكفاءات العراقية الموجودة في دول العالم، والتي من شأنها أن تشكّل رافعة للاقتصاد العراقي. فبدلاً من أن تجري الاستفادة من ملايين العراقيين في الخارج لإعادة إعمار البلد، جرى تجاهلهم تماماً؛ ما ضاعف من توجُّسهم من العودة، أو محاولة الاستثمار في البلد الأم.

٣٨ راجع: للمنظمة الدولية للهجرة في العراق، فهم الجماعات الإثنية والدينية في العراق: النزوح والعودة، ٢٠١٩، ص ٦.

## ١٣- التوصية السياسية بشأن الهجرة والطاقات في الخارج

**المعضلة:** تفاقُم الهجرة إلى الخارج، لا سيما من أصحاب الكفاءات وأبناء الأقليات.

**نطاق المعضلة:** العراق كلّهُ.

### التغيير المرجو:

١. إيقاف النزيف المستمر منذ سنوات عديدة، للطاقات والكفاءات العراقية المهاجرة إلى خارج العراق، للاستفادة من رأس المال البشري الهائل.
٢. إنجاز سياسة اغترابية تُسهم في إعادة الوصل بين القيمين العراقيين والمغتربين، وتُحفّز الأخيرين إلى الاستثمار في العراق ودعمه على كل المستويات.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. الاستفادة من خبرات أبناء المدن في نطاق وجودهم، وحمايتهم من المزاحمة في قطاع العمل.
٢. تفعيل دور البعثات الدبلوماسية في تفاعلها مع الجاليات من أبناء البلد في الخارج.
٣. تسهيل عودة الكفاءات العلمية إلى العراق.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

نشر مبدأ المساواة والشراكة والاعتراف المتبادل بين أبناء المجتمع العراقي، عبر الحوار والتواصل بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. ضمان الأمن والسلم الأهليين في جميع أنحاء العراق.
٢. حماية الوجود الفعلي والرمزي للأقليات العراقية، وتجرىم خطابات الكراهية مهما كان مصدرها.
٣. تسهيل عودة الكفاءات العلمية إلى العراق، أو مدُّ خطوط التواصل معهم للاستفادة من خبراتهم.
٤. تشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل.
٥. إشراك أبناء المناطق المحرّرة في عمليات إعادة الإعمار، بما يوفّر فرص عملٍ لهم، ويزيد من حرصهم على البقاء في العراق والمحافظة على مدنهم.
٦. الإكثار من البرامج والنشاطات التي تحث وتشجّع على التعايش السلمي.

**الجهات المعنية بالتنفيذ:** الرئاسات الثلاث، وجميع المؤسسات الحكومية المعنية بالأمن المجتمعي والاقتصادي، والسياسة الخارجية والاعتراضية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوقاف الدينية.

### الموارد المتاحة:

١. اللجان في الوزارات المعنية.
٢. الأطراف والجماعات المحلية.
٣. وزارة الخارجية، بالتنسيق مع بعثاتها الدبلوماسية.

### أضرار عدم المعالجة:

١. الخسارة المستمرة في رأس المال البشري، ومن ثمّ التداخيات الديموغرافية والثقافية والاقتصادية والمالية.
٢. ازدياد العنف، حيث الإرهاب يجد أتباعه في الغالب بين الناقمين، بسبب تردي أوضاعهم الحياتية نتيجة النزوح المستمر.

## ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. الازدهار الحضاري والاقتصادي، ونمو رأس المال البشري.
٢. حماية أرواح العراقيين وممتلكاتهم المادية والرمزية.
٣. حماية التنوع الثقافي العراقي، إذ هوية العراق متنوّعة عبر التاريخ.

## خطة العمل:

١. إيصال ملف التقرير إلى الجهات المعنية المقترحة.
٢. التواصل مع المغتربين، عبر برامج ثقافية وأكاديمية واقتصادية.
٣. متابعة عمل اللجان المشكّلة، لإعادة إعمار المدن المحرّرة.
٤. برامج ونشاطات حكومية ومناهج علمية أكاديمية، تُغذّي وتُشجّع ثقافة التسامح والاعتراف المتبادل.
٥. إعادة الاعتبار للرموز العراقية التاريخية التي تنتمي إلى مختلف الثقافات الفرعية، وإطلاق أسمائهم على الأماكن العامة ضمن معايير وطنية وإبداعية.

## ١٤- إنهاء معاناة النازحين وتأمين عودتهم

تعرّضت أعداد كبيرة من العراقيين للنزوح داخل العراق، وللجوء بعض أبنائه إلى الهجرة بعد احتلال داعش، حيث نزح أكثر من ٦ ملايين عراقي من مواطنهم الأصليّة، وعاد القسم الأكبر منهم إلى ديارهم بعد تحرير مناطقهم. وتُقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددَ النازحين في العراق نهاية عام ٢٠١٩ بحوالي ١,٤ مليون شخص، وتتوقع انخفاض هذا العدد مع نهاية عام ٢٠٢٠ إلى ١,١ مليون شخص<sup>٣٩</sup>. فما يزال هذا الموضوع يشكّل تحديًا كبيرًا إلى الآن، على المستويين السياسي والاجتماعي. لذا، يحتاج العراق إلى خطة خاصة لمواجهة النزوح ومعالجة نتائجه، وتأمين عودة جميع المواطنين الطوعيّة إلى مناطقهم آمنين، مع ما يتطلّب ذلك من توفير للأمن والأمان والبني التحتية، وإعادة الإعمار، وتحقيق العدالة والمصالحة. وقد أسّس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق -بناءً على طلب الحكومة العراقية- مشروع "إعادة الاستقرار" في حزيران/يونيو ٢٠١٥، للحماية من تجدد العنف والتطرف، وتسهيل عودة النازحين، وإرساء أسس لإعادة الإعمار والتعافي.

ما زال العديد من النازحين يواجهون استحالة العودة إلى مناطقهم، لأنها غير مهيأة لعودتهم، ولأن تلك المناطق التي نزحوا عنها تعيش وضعًا اقتصاديًا مُزريًا وصعبًا، فضلًا عن ضعف الأداء الحكومي الرسمي في توفير ضمانات أمنيّة وقانونيّة واقتصاديّة-اجتماعيّة لعودتهم، وانهايار الخدمات العامة. فقد اعتبر النازحون أنفسهم -وفق دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة عن الجماعات التي عانت التهجير بسبب داعش، وتركزت على التركمان الشيعة والشبّك الشيعة والإيزيديين والمسيحيين-، أنّ الأمن يأتي على رأس شروط العودة (٩١٪)، ثم تأمين الخدمات (٧٣٪)، ومن ثمّ الشعور بالترحاب من قبل الجماعات الأخرى (٣٧٪)<sup>٤٠</sup>. وأكدت دراسة أخرى هذه الأولويات، حيث تصدّر تحسين الوضع الأمني الحاجات المطلوبة، تلاه توفير فرص العمل، ثمّ تلبية الخدمات الأساسية<sup>٤١</sup>.

لا ينفصل العمل -لإنهاء معاناة النازحين وتأمين عودتهم الآمنة إلى ديارهم-، عن غلق الجراح المفتوحة من جرّاء الأحداث التي أدّت إلى نزوحهم، مثل: الكشف على المقابر الجماعية وتأمين الدفن اللائق للضحايا، والعمل على إعادة المختطفين لا سيّما النساء الإيزيديات والفتيات والأطفال، وتقديم الدعم اللازم للناجين. فقد نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا عن "محنة الأطفال الإيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"، تحت عنوان "إرث الإرهاب"<sup>٤٢</sup>، وقدّرت عددهم بألفي طفل. يحتاج هؤلاء الأطفال إلى رعاية خاصة، بسبب العديد من المشاكل الصحية والنفسية التي يعانونها، إضافة إلى الحواجز اللغوية التي تجعل عملية إدماجهم في عائلاتهم ومجتمعهم صعبة، كذلك عودتهم إلى مقاعد الدراسة. وأيضا يعانون صعوبات في

<sup>٣٩</sup> راجع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ملخص التخطيط ٢٠٢٠، الصادر في ٢٨/١١/٢٠١٩.

<sup>٤٠</sup> المنظمة الدولية للهجرة في العراق، فهم الجماعات الإثنية والدينية في العراق: النزوح والعودة، ٢٠١٩، ص ٦.

<sup>٤١</sup> راجع: مبادرة هارفارد الإنسانية بالشراكة مع معهد السياسات العامة، و«مستشفى بريغهام والنساء»، وجامعة الموصل، لن ننسى: آراء حول السلام والعدالة في المجتمعات المتضرّرة من النزاع في شمال العراق، ٢٠٢٠، ص ٢٣.

<sup>٤٢</sup> راجع: منظمة العفو الدولية، إرث الإرهاب: محنة الأطفال الإيزيديين ضحايا تنظيم «الدولة الإسلامية»، ٢٠٢٠.

الحصول على مستندات مدنية جديدة وبطاقات الهوية. يقدم مشروع قانون "الناجيات الإيزيديات"، الذي يعدّ الجرائم المرتكبة ضد الإيزيديين جرائم "إبادة جماعية"، عددًا من إجراءات التعويض المهمة للنساء الإيزيديات اللواتي أُسْرهُنَّ مسلّحو تنظيم داعش، ويشمل ذلك التعويض وإعادة التأهيل والعلاج الطبي والفرص الاقتصادية. ويجري البحث في توسيع نطاق القانون، ليشمل المتضررين من جرائم داعش من سائر المكونات. لا بدّ من التحذير من استمرار حالة الاستياء العامة والإحباط بين العائدين من النزوح، وتدهور أوضاعهم في بعض الحالات. فقد قال ٢٥٪ من النازحين المستطلعين: إن مدخولهم قد تراجع بعد عودتهم من مخيمات النزوح إلى ديارهم الأصلية<sup>٤٣</sup>. إنّ هذا الواقع يزيد النقمة على الحكومتين الاتحادية والمحلية. فقد لجأ أهالي المدن المحرّرة إلى التظاهر، فوّر عودة الاحتجاجات في بغداد والفرات الأوسط والجنوب، إذ تكاد تكون مطالب الجميع متداخلة ومتطابقة. وربما تهدف الاحتجاجات المتوقعة إلى تسجيل مواقف، تُعزّي الفسادَ المتفشّي في الإدارات المحلية، وتفضح معضلة الهيكلية الحالية التي تُحاي مصالح الأحزاب والقوى المسلحة، وتهدر المال العام خدمةً لمصالحها الحزبية.

٤٣ راجع: للنظمة الدولية للهجرة في العراق، فهم الجماعات الإثنية والدينية في العراق: النزوح والعودة، ٢٠١٩، ص ٦.

## ١٤- التوصية السياسية بشأن إنهاء معاناة النازحين وتأمين عودتهم

**المعضلة:** استمرار معاناة النازحين وتَعَثُّر عودتهم إلى مناطقهم، بسبب معوقات أمنية واقتصادية وسياسية ومجتمعية، وهو الأمر الذي يجعل الاستقرار هَشًّا في مثل هذه الظروف الراهنة.

**نطاق المعضلة:** العراق كَُلِّه، وبخاصة: محافظات الأنبار، وصلاح الدين، والموصل، وبغداد، وديالى، وبابل، وكركوك.

**التغيير المرجو:** عودة العوائل النازحة، وإعادة انخراطها في مجتمعاتها المحلية، وتخفيف التوتُّر عنها، وتجنُّب حدوث تغيرات ديموغرافية في مدننا العراقية، تُضرب النسيج المجتمعي العراقي التعدُّدي؛ مع إنجاز ورشة إعادة الإعمار والتأهيل الاجتماعي والتنمية المستدامة في مناطق تلك العائلات.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. اتِّفاق سياسي على إرجاع هذه العوائل إلى مناطقها، وغلاق مراكز النازحين والمهجَّرين.
٢. إنجاز إنهاء ملفِّ المناطق التي تحوَّلت مناطق عسكريَّة، بما يؤمِّن عودة مواطنيها إليها.
٣. اتِّفاق سياسي على إطلاق ورشة تنمية مستدامة وتأهيل اجتماعي، في هذه المناطق.
٤. تفعيل عمل السلطات المحليَّة وتأمين موارد لها من السلطة المركزيَّة، وتعزيز علاقتها بالمجتمعات المحلية وتوفير الخدمات لها.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. إنشاء مراكز تأهيليَّة للأطفال والشباب، لتكريس مسار انخراطهم في المجتمع، وتخفيف الاحتقان لديهم.
٢. إلحاق مَنْ تخلَّفوا منهم بمدارسهم.
٣. نشر وعي اجتماعي في المجتمعات المحلية التي تعرضت لهذه الظاهرة، من خلال تشكيل مجلس السلم الأهلي الذي يضم مختلف الشرائح المجتمعية والجنديرية، ويركز على المواطنة والمصالحة.
٤. إشراك العائدين في عمليَّة إعادة الإعمار والتأهيل الاجتماعي والتنمية المستدامة.
٥. توفير خدمات الصحة النفسية لأهالي هذه المناطق المنكوبة.

### إجراءات التنفيذ وآليَّاته:

١. توفير ضمانات قانونية وأمنية واقتصادية واجتماعية، لعودة أهل هذه المناطق إليها.
٢. توفير الموارد لإعادة الأمن والإعمار، وإعادة التأهيل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
٣. تحقيق المصالحات الوطنية المنطقية، والتوفيق بين النازحين وأبناء مناطقهم بواسطة لجان منطقية.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. الحكومة المركزيَّة.
٢. السلطات المحلية.
٣. القضاء العراقي.
٤. القطاع الخاص.
٥. المرجعيات المحلية العشائرية والدينية.
٦. هيئات المجتمع المدني.
٧. هيئات الأمم المتحدة المعنية وبرامجها.

## الموارد المتاحة:

١. القيادات المحلية والوطنية، الراغبة في إنجاز هذا الملف.
٢. المؤسسات المحلية والدولية، وبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بقضايا النازحين.
٣. اعتمادات من الحكومة المركزية.
٤. مساعدات من المجتمع الدولي.

## أضرار عدم المعالجة:

١. تفرغ ديموغرافي لمناطق عراقية، مع تدمير تعددية النسيج المجتمعي.
٢. إهمال تنمية مناطق قادرة على تقديم نموذج مُنتج في المجتمع العراقي.
٣. زرع "الحقد على المجتمع" في نفوس أجيال جديدة حُرمت حقوقها.
٤. تأكيد نجاح داعش في الفرز الديموغرافي.

## ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. إنهاء موبات مرحلة احتلال "داعش".
٢. إنجاز فاعل للمصالحة العراقية-العراقية.
٣. إعادة تكوين النسيج المجتمعي التعددي.
٤. تثبيت الناس في أرضهم.
٥. خلق مجتمع لا يشعر فيه أبناؤه بالنُّبذ الاجتماعي أو السياسي، للتقليل من العنف والتطرف، وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

## خطة العمل:

١. تشكيل لجنة وطنية لمتابعة هذه التوصية.
٢. إنجاز مخطط توجيهي لعودة الناس إلى مناطقهم، بالتشاور مع المعنيين، وتوفير الموارد لذلك.
٣. تكليف السلطات المحلية تنفيذ مخطط العودة، وإعادة الإعمار والتنمية.

## ١٥- عودة النازحين الذين يُنظر إليهم على اعتبار أنهم مرتبطون بداعش

يشكّل النازحون الذين يوصمون بارتباطهم بداعش (أو ما يُعرف بـ"عوائل داعش")، إشكاليةً اجتماعية ووطنية خاصة، تحتاج أيضًا إلى معالجة عاجلة وعادلة. تتعرّض هذه العائلات للعزل والوصم، حتى للاعتداء في بعض الحالات. وهي تعيش في ظروف قاسية، ويعاني الأطفال بينهم حرمان التعليم وشروط الحياة اللاتقة، وفقدان الوثائق الرسمية. وتُطبّق عليهم بعض الجماعات المحلية الأعراف والتقاليد الاجتماعية العشائرية، التي تُعدّ بمنزلة قضاءٍ مُوازٍ لقضاء الدولة، فإرضاء أحكامًا وعقوبات جماعية -تشمّل حتى النساء والأطفال-، على من ثبت أو اشتبه بانتماء أحد أفراد أسرته إلى داعش.

تُهدّد هذه الممارسات والظروف بتقويض سلطة القانون وفُرض استعادة الأمن والاستقرار، وتُمنع مسار العدالة الانتقالية، وتوفّر بيئة خصبة لتنامي التطرف، مع تكوين مجموعات لا تملك أوراقًا ثبوتية، وتُشعر بأنها خارج سياق القانون والمجتمع. أيضًا يخاف الأهالي في المناطق التي نزحت منها هذه العوائل، خاصة المناطق المنعزلة والقريبة من الصحراء، من أن تُسبّب عودتها فرصة جديدة لتعاون داعش معها، للهجوم مجددًا على القرى. ويخشى آخرون من عمليات الانتقام المحتملة تجاه العائدين، من قبل أهالي الضحايا الذين قُتلوا على أيدي داعش. فالعودة غير الناجحة بسبب استمرار الوصمة والتهميش الاجتماعي، قد تُفضي إلى نزوح آخر لهذه العوائل، يجعل وضعهم أكثر هشاشة وانعزلاً.

يتطلّب هذا الموضوع معالجة خاصة وطويلة الأمد، تستند من جهة إلى مبدأ الحقوق وسلطة القانون في آنٍ معًا، ومن جهة أخرى إلى تعاون الجماعات المحلية وتدخل قياداتها التقليدية العشائرية والدينية، لتحقيق المصالحات وطيّ صفحة الماضي وإعادة إدماج هذه العائلات في بيئاتها، بمساعدة لجان السلام المحلية. رسم تقرير منظمة الهجرة الدولية الخاص بهذا الموضوع، خريطة طريق لنجاح مسار العودة، من سبع نقاط، هي: التصريح الأمني للتحقق من عدم تَوَزُّط المعنيين بالعودة في الإرهاب والعنف؛ وتَنْصُل هؤلاء علنًا من داعش؛ والتعويضات على أهالي ضحايا داعش في المنطقة المعنية؛ والوساطة من المرجعيات المحلية بين العائدين والمقيمين؛ والعودة والاندماج مع عمل لجان السلام؛ وتنشئة العائدين مع المجتمع المحلي للتحرر من إيديولوجية التطرف، وتبني ثقافة دينية متحررة من أفكار التكفير والإرهاب؛ وأخيرًا الرصد المستمر وحلّ النزاعات التي قد تطرأ للمحافظة على السّلم المجتمعي<sup>٤٤</sup>.

٤٤ راجع: منظمة الهجرة الدولية في العراق، إدارة العودة إلى الأتبار: مواقف الجماعة المحلية من عودة النازحين الذين ينظر إليهم على أنهم مرتبطون بداعش، ٢٠٢٠، ص ١٩.

## ١٥- التوصية السياساتية بشأن عودة النازحين الذين يُنظر إليهم على اعتبار أنهم مرتبطون بداعش

**المعضلة:** استمرار تهمة هذه العائلات وأطفالها وعزلهم، لغياب سياسة عامة لعودتهم ودمجهم في النسيج المجتمعي.

**نطاق المعضلة:** المناطق المحررة من داعش.

**التغيير المرجو:** إعادة ما يُعرف بـ "عوائل داعش" وأطفالها إلى النسيج المجتمعي العراقي، بعد إعادة تأهيلهم، وتنقية ذاكرتهم بما يعزّز هويّة المواطنة وخيار المصالحة، مع مسار قانوني قضائي عادل.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

1. اتّفاق سياسي على إنهاء حالة العزل والتهمة لعوائل داعش وأطفالهم.
2. مسار قانوني يُحاكم المرتكبين، ويُنصف من كانوا ضحية التضليل، بواسطة عرض ملفاتهم على القضاء وتبيان مواقفهم، حتى يستعيد البريء حقوقه واعتباره، ويُحاكم المرتكب بصورة عادلة.
3. وضع الأطر المناسبة لمعالجة الأوضاع القانونية لأبناء هذه العوائل.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

1. تشكيل لجنة متخصصة لدراسة ملفّات عوائل داعش، على المستويين الاجتماعي والقانوني.
2. تكليف لجنة دينية لمتابعة تصحيح مسار الانتماء الديني المضلل لتلك العوائل.
3. إنشاء لجنة مناطقية من الوجهاء والساسة ورجال الدين، لتحقيق إدماج هذه العوائل في المجتمع بعد حسم ملفاتها أمام القضاء.
4. وضع برامج تأهيل لإدماج هذه العوائل وأطفالها في المجتمع.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

1. إعداد ملفّات عوائل داعش التي تشتمل على كافة المعلومات.
2. إنجاز تحقيقٍ شفافٍ وعادل.
3. إطلاق مسارٍ ترميميٍّ والعودة للمجتمع.
4. توفير أوراقٍ ثبوتيةٍ لأطفال العوائل.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

1. الحكومة المركزية.
2. حكومة إقليم كردستان.
3. السلطات المحلية.
4. المرجعيّات الدينيّة.
5. هيئات المجتمع المدني.
6. هيئات برامج الأمم المتحدة.

### الموارد المتاحة:

1. قدرات المرجعيّات الدينيّة تربويّاً واجتماعيّاً.
2. قدرات هيئات المجتمع المدني.
3. قدرات هيئات الأمم المتحدة.

### أضرار عدم المعالجة:

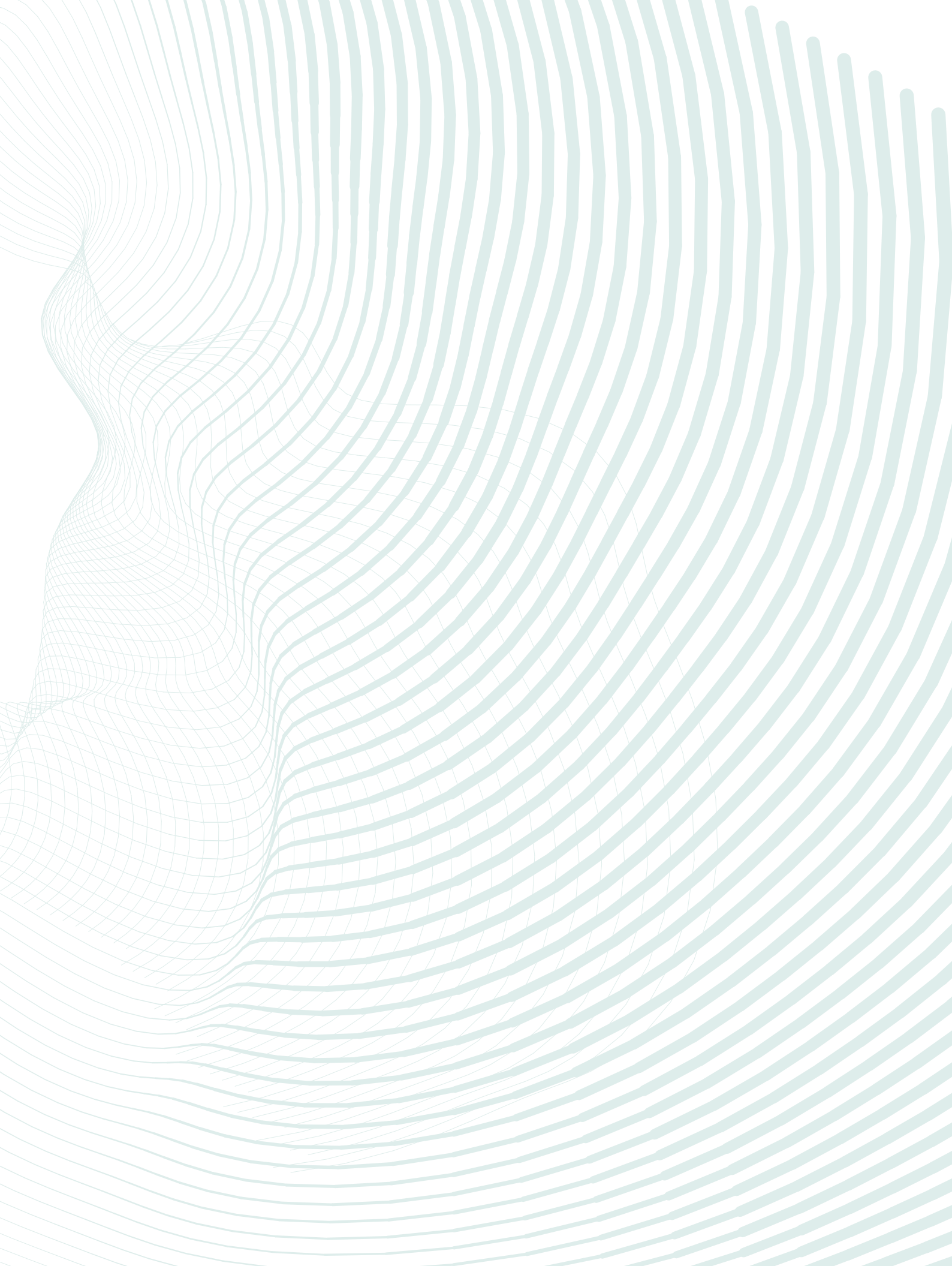
١. نشوء فئة مهتشة ومعرّضة للاستغلال.
٢. تعطيل مسار المصالحة المجتمعية الشاملة، والعدالة الانتقالية.

### ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. قطع الطريق أمام استشرى التمييز تجاه فئات مضللة دينياً واجتماعياً.
٢. تجفيف منابع الإرهاب والتطرف، وإعادة الكلمة إلى المجتمع العراقي بكافة فئاته.
٣. تأمين تعبير نموذجي عن عدالة انتقالية سليمة.

### خطة العمل:

بلورة سياسة عامة متكاملة تربوية قانونية دينية، لإعادة تأهيل عوائل داعش على المستوى الاجتماعي، والدفع باتجاه انخراطها في المجتمع من جديد، وأداء مَواطنيَّتها بشكل سليم.



## القسم الرابع

---

# التنمية الشاملة والمستدامة

## ١٦- التحديات التربوية وتجديد المناهج

يشكّل قطاع التعليم الرافعة للمجتمعات، ولا سيّما تلك التي عانت أزماتٍ سياسيةً وأمنيةً وتنمويةً، كالمجتمع العراقي. والعراق الذي كان يمتلك في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، نظامًا تعليميًا يُعدّ من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة، إذ كانت نسبة الأمية فيه في فترة الثمانينيات من القرن الماضي تكاد تقترب من الصفر - بات اليوم يواجه انهيارًا كاملًا للمؤسسة التربوية والتعليمية. فعادت الأمية لتُطلّ برأسها من جديد، وتُقارب نسبة ٢٠٪. وقد اضطرّ ملايين الأطفال إلى ترك مدارسهم، بسبب الحروب والنزاعات. ويعاني قطاعُ التعليم الفوضي، والنقص الخطير في الموارد والموازنة المخصّصة له؛ إذ تتزايد المدارس الأهلية لمرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، ويتراجع أداء المدارس الحكومية لأسباب بُنيوية وتنظيمية. فبعض مباني المدارس الحكومية غير مؤهّلة، وبعضها يفتقر إلى توفير ضمان سلامة التلاميذ، فضلًا عن المدارس الابتدائية الطّينية في مناطق الأرياف. أمّا الدوام في كثير من المدارس، فهو ثلاثي، وعدد طلاب الصف الواحد قد يصل إلى أكثر من خمسين طالبًا. في المقابل، معظم المدارس الأهلية غير مؤهّلة من حيث مبانيها. فهي أحيانًا تكون في منازل اعتيادية، ومحاطة بالمحلّات التجارية أو الأحياء السكنية.

لقد أطلقت الحكومة العراقية في بداية عام ٢٠١٣ الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠١٢ - ٢٠٢٢)، ولم يلمس تقدّم ملحوظ في هذا القطاع إلّا بضع خطوات خجولة، لا تُوازي الجهود والأموال التي بذلتها المؤسسات التي شاركت في إعدادها: كاليونسكو، واليونسيف، والبنك الدولي، ووزارات المالية والتخطيط.

لا شكّ في أنّ المناهج الدراسية تحتاج إلى إعادة بناء في ضوء الحاجات الراهنة، ومنها التعامل مع الآثار النفسية والاجتماعية والدينية التي خلّفتها داعش في نفوس الأطفال، ورشْم معالم المجتمع العراقي الجديد الحاضن للتنوّع. فما زالت السياسة التربوية والتعليمية تعاني الاعتباطية والعشوائية، وضعف الإرادة العلمية في تصحيح مسار التعليم في العراق. ولا بدّ من مواصلة النظر في مسألة التعليم في المجتمع ككلّ.

## ١٦- التوصية السياساتية بشأن التحديات التربوية وتجديد المناهج

**المعضلة:** تفاقُم الأمّية وتصدُّع البُنَى التعليميّة، بعناصرها التربويّة والمنهجية والقيميّة والماديّة وغياب الرؤية المستقبلية.

**نطاق المعضلة:** العراق كله.

### التغيير المرجو:

٤. القضاء على الأمّية.
٥. إعادة بناء العناصر القيميّة للجهاز التربوي.
٦. تأهيل البنية التحتية لجميع المدارس والمؤسسات التعليمية.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. إبعاد وزارة التربية عن نظام المحاصصة الطائفية، واختيار الوزير والجهاز الوزاري على أساس الاختصاص والكفاءة.
٢. إعادة العمل بالتعليم الإلزامي ومجانبة التعليم.
٣. إعادة الاعتبار للتعليم الحكومي.
٤. إعادة تأهيل الكادر التعليمي.
٥. التركيز على التعليم المهني، لإنتاج كوادر فنية ماهرة.
٦. تفعيل قوانين تحظر عمل الأطفال.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. توسيع نطاق مهمات المدرسة إلى الفضاء الاجتماعي، وربط الأسرة بالمدرسة، وتوعية أولياء الأمور بهذا الرابط المؤسّس في العملية التربوية.
٢. إطلاق المبادرات الاجتماعية لتعليم الأمّيين.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. وضع خطة نهوض متكاملة من قبل وزارة التربية، بالتعاون مع الخبراء والقطاعات الداعمة.
٢. تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ومتابعة ذلك.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. رئاسة الجمهوريّة، ورئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب؛ للاطلاع والدعم.
٢. وزارة التربية، وبقية الوزارات المعنية.
٣. هيئات المجتمع المدني.
٤. هيئات الأمم المتحدة وبرامجها.

### الموارد المتاحة:

١. قوانين وتشريعات صادرة عن الوزارات المعنية.
٢. كفاءات وخبرات عراقية - وهي متوافرة وكثيرة -، تنظر ملياً في أسباب ضعف الواقع التعليمي وتُرديّه.
٣. موازنة مالية تتناسب مع أهمية التعليم.

## أضرار عدم المعالجة:

١. خسارة بشرية واقتصادية وقيميّة وثقافيّة.
٢. أعباء إضافية تُلقَى على الدولة والمجتمع، وقد تَسْتَفْحِل إلى مُدَيَاتٍ أوسع.
٣. تخلُّف وضياغ فُرْص؛ ما يزيد من صعوبة رأب الصدع في المستقبل.
٤. مشكلات اجتماعية متضخّمة تقع على عاتق الأجيال القادمة.

## ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. تكوين مجتمع متنوّر؛ إذ التعليم أساس السلام والازدهار والاستقرار.
٢. توفير طاقات بشرية لِشوق العمل الوطني.
٣. تعليمٌ يساعد على الحراك الاجتماعي، وينقل الأفراد من وضعية اقتصادية إلى أخرى أفضل؛ ما يعزّز ثقة الفرد بنفسه وبلده.
٤. تخطيطٌ علمي يحلُّ هذه المعضلة، ويحدُّ من الهدر الاعتباري في الأموال.

## خطة العمل:

١. التواصل مع الجهات المعنية المشار إليها سابقاً.
٢. متابعة العمل مع وزارة التربية ومساعدتها على تنفيذ الاقتراح.
٣. تكثيف الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم، بالاستناد إلى إعادة الثقة بالتعليم، لكونه سبيلاً إلى قيام مجتمع أفضل.

## ١٧- التعليم العالي وتأهيل الشباب لسوق العمل

يشهد العراق سنويًا افتتاح جامعات جديدة، أغلبها أهلية. ففي العراق اليوم أكثر من ٦٦ جامعة أهلية، تُضاف إلى أكثر من أربعين جامعة حكومية. وغالبًا ما يكون الهدف من إنشاء الجامعات الأهلية، إثراء مالكيها. ولكن، بلغت البطالة في العراق مستويات عالية جدًّا، ومنها البطالة المقنَّعة. وجزء كبير من العاطلين من العمل هم من خريجي الجامعات والمعاهد.

يفتقد العراق نظامًا توجيهيًا للتعليم العالي، مبنياً على بيانات دقيقة ترتبط بحاجات سوق العمل المستقبلية. أيضًا تبرز الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الكليات الأهلية والوزارة علميًا وإداريًا، لتسهم في تحقيق إستراتيجية وطنية شاملة، وضمان جودة التعليم ومخرجاته. فالفارقة -على سبيل المثال- أنه مع كثرة كليات الطب والصيدلة، يقصد المرضى من العراقيين -سواءً أمّنّ اليسوريين كانوا أم من غير اليسوريين- بلدانًا أخرى للعلاج، مثل: الهند، وإيران، ولبنان، وتركيا، وسوريا.

إنّ المحافظة على جودة التعليم العالي هي الضامن الأساسي للمتخرّجين والمتخرّجات في الاختصاصات الجامعية، للولوج في سوق العمل بنجاح، ولحصول المجتمع العراقي على الخدمات بالمهنية العالية والجودة المطلوبتين. لهذا، نخشى من إقرار تشريعات جديدة تضرب الضوابط الضامنة لجودة التعليم، مثل الإتاحة لحاملي الدرجات الخاصة دخول الدراسات العليا، لتُصبح درجة الدكتوراه بلا ضابط علمي، وللتدرّج في المراتب العلمية بعيدًا عن المحدّثات الأكاديمية.

من ناحية أخرى، يحتاج العراق إلى تنشيط الصناعات المحلية والزراعة. وهذا كلّه يحتاج إلى كفاءات ومهارات، تُوفّرها ثانويات ومعاهد فنية متخصصة، يجري توجيه الطلبة إليها، بدلًا من أن تكون الدراسات الجامعية الأكاديمية مقصد الجميع. وهذا لا يحصل إلّا عبر إصلاحات جزئية، لا تفعل غير أن ترتق الثوب البالي. فالمشكلة تحتاج إلى مقارنة علمية وواقعية ومسؤولة، من النظام السياسي ومؤسّسات الدولة كافة، تنطلق من دراسات ميدانية وبيانات دقيقة، ومن تقييم المناهج المتبعة وتحديثها، وترتبط قطاع التعليم العالي وألويّاته بالسوق وحاجات القطاع الخاص، دون تهيميش العلوم الإنسانية والاجتماعية التي هي أساس في بناء المواطن. ثم إنّ العراق يحتاج إلى أن يصبح التعليم العالي فيه مصدرًا وحافزًا للابتكار وريادة الأعمال، والتحرّر من غلبة منطق التوظيف العام بوصفه سبيلًا إلى كسب العيش لدى الفئات الشابة. والأمر يتعلق باقتصاد البلاد، ومصائر أجيال من الشباب.

## ١٧- التوصية السياساتية بشأن التعليم العالي وتأهيل الشباب لسوق العمل

**المعضلة:** تدهور المستوى التعليمي النوعي للتعليم العالي، مقابل التوسع الكمي غير الكفؤ في تأسيس الكليات الأهلية، على حساب الرصانة الأكاديمية والمستوى التعليمي، ويجري ذلك من دون تلبية متطلبات سوق العمل.

**نطاق المعضلة:** العراق كله.

**التغيير المرجو:** تبني المعايير المهنية الفاعلة في تطوير التعليم العالي وتحسين جودته، وربطه بسوق العمل.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. إبعاد وزارة التعليم عن التدخلات السياسيّة، وتنفيذ الإصلاحات المقرّرة لضمان جودة التعليم.
٢. تطبيق المنظومة القانونية والإدارية والعلمية للتعليم العالي، وهو ما ينسجم مع البرنامج الحكومي ٢٠١٨-٢٠٢٢، الذي أوصى بـ“تفعيل قوانين الوزارات وتعديلها أو سنّها غيرها“، بما يتناسب مع طبيعة التطور العلمي والإداري ومتطلبات سوق العمل.
٣. احتكام الكليات الأهلية، إلى المنظومة القانونية والإدارية والعلمية لوزارة التعليم العالي العراقية.
٤. إخضاع معايير القبول في الجامعات والكليات الأهلية، للمعايير نفسها التي تخضع لها الكليات الحكومية.
٥. ضمان الحقّ في التعليم لجميع أبناء العراق، وتوفير الموارد لتحقيق ذلك عملياً.
٦. ترصين برامج الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه).
٧. إعادة العمل ببرنامج الابتعاث وترصينه.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

مواكبة الإصلاح على المستوى المؤسّساتي لحمولات توعية الطلاب وتوجيههم، في اختيار الاختصاصات المناسبة التي تهيئهم لدخول سوق العمل.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. وضع معايير جديدة تخصّ: جودة المُخرجات (الطلبة الناجحين)، وجودة الكوادر التدريسية، والابتعاث، والاعتراف بالجامعات الأجنبية.
٢. وضع تعليمات جديدة تخصّ: الترقّيات، ومعادلة الشهادات.
٣. تشجيع البحوث وتخصيص دعم ماليّ لها.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكلّ دوائرها، ولا سيما قسم التعليم الأهلي.
٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان.

### الموارد المتاحة:

١. ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بغداد وإقليم كردستان.
٢. برامج المؤسّسات الدولية المتعلقة بالتعليم العالي في بغداد وإقليم كردستان.
٣. الاستثمار.

### أضرار عدم المعالجة:

١. تعاطف وتيرة تدهور التعليم العالي.
٢. تراجع الجامعات العراقية في التصنيف العالمية.
٣. ازدياد ضعف مخرجات التعليم العالي.
٤. ضعف البحث العلمي.
٥. ارتفاع معدلات البطالة والتوترات الاجتماعية.

### ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. تطوّر مخرجات التعليم العالي بتخريج طلبة أكفأ في التخصصات كافة.
٢. تقدّم الجامعات العراقية في التصنيف العالمية.
٣. تطوّر الكوادر التدريسية.
٤. تطوّر عالم البحث العلمي في العراق.
٥. تأمين أفق مُنتج وفاعل للشباب العراقي.

### خطة العمل:

تشكيل لجنة منتخبة من مستشاري وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، وخبراء بتخصصات متنوّعة من دوائر الوزارة، ورؤساء الجامعات الأهلية، وعمداء الكليات الأهلية، ومؤسّسي الجامعات والكليات الأهلية؛ من أجل العمل على سنّ قوانين جديدة، ووضع تعليمات جديدة، تستجيب للمشكلات المشخّصة، وتُنقذ الحلول.

## ١٨- الصّحة والخدمات الطبية

لا يخفى على أحد أنّ النظام الصحي في العراق قبل ثلاثة عقود، كان من بين الأفضل في الشرق الأوسط، مستندًا إلى: رأس المال المرّكّز، ونظام المستشفيات الصحي والمجاني، والاعتماد على استيراد المُعدّات والأدوية الطبية الحديثة. وقد اتّخذ الواقع الصحي في العراق فترة الحصار الاقتصادي، وبعد سقوط النظام السابق، منحدرًا مريزًا، بسبب كثير من المشكلات والمعوّقات التي واجهها هذا القطاع.

لا بد من الإشارة إلى أنّ نظام الصحة في العراق، هو من القطاعات التي يحتاج إليها بشدّة المجتمع العراقي، في ظلّ ظروفٍ عصيبة وموجاتٍ عنفٍ، شهدها ويشهدها العراق. وتضاعفت هذه الحاجة في ظل جائحة كورونا وتبعاتها المترتبة على الجسم التمريضي والطبي، الذي يتصدّى لها في ظروف قاسية، ويسقط منه شهداء في هذا الميدان.

لقد أدّى التدهور في مستوى التجهيز الطبي، وهجرة الكوادر الطبية الخبيرة، وتراجع ثقة العراقيين بالنظام الصحي العراقي، إلى اضطرار عدد كبير من المواطنين إلى السفر إلى الخارج، للحصول على العلاجات الطبية الضرورية، في حين أنّ أكثر الطبقات تهميشًا، والتي ليس في مقدورها السفر، تبقى عاجزة عن الحصول على حقّها في الصحة والعلاج. وإضافةً إلى الحقّ في العناية الصحية المباشرة، يحتاج المجتمع العراقي إلى مؤسسات قادرة على أن تقدّم العناية اللازمة، للعدد الكبير من الجرحى والمعاقين نتيجة الحروب.

## ١٨- التوصية السياساتية بشأن الصحة والخدمات الطبيّة

**المعضلة:** تدهور القطاع الصحي، وتدمير البنى التحتية لمؤسساته، وعجزه عن تلبية الخدمات الأساسيّة للمواطنين.

**نطاق المعضلة:** العراق كله، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب ومناطق النزاعات.

**التغيير المرجو:** الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية المتكاملة والشاملة، للمواطنين كافة ولجميع المناطق، لخلق مجتمع مُعافٍ جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. زيادة التخصيص المالي لقطاع الصحة، ضمن الموازنة الاتحادية الصحية.
٢. تحديث التشريعات المتعلقة بتطوير خدمات الرعاية الصحية وتفعيلها، ومعالجة الثغرات التي تواجه تقديم الخدمات الصحية.
٣. ضمان عودة الكفاءات والملاكات الطبية التخصصية، وتوفير الحماية لها.
٤. وضع سياسةٍ وخطةٍ عملٍ لتطوير النظام الصحي وزيادة عدد الملاكات الطبية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد (المالية، والبشرية، والبنى التحتية، والمعلوماتية، والأدوية، والمستلزمات الطبية).
٥. دعم القطاع الصحي الخاص بما يضمن تكامله مع القطاع الصحي العام، في مجال تقديم الخدمات الصحية.
٦. العناية بالقطاع الصحي العام، وتجهيز المستشفيات الحكومية بالمستلزمات كافة.
٧. الزيادة وإعادة التأهيل والتجهيز لمراكز صحية أو عيادات متنقلة، في المناطق الفقيرة ومناطق النزاع.
٨. إعادة النظر في واقع كليات المجموعة الطبية الحكومية والأهلية ومعاهدها، لا سيما تلك الكليات التي يفتقر بعضها إلى كوادر تدريسية متخصصة.
٩. مراقبة الكوادر الطبية غير العراقية العاملة في العراق، من حيث التدقيق في كفاءتها العلمية، ومن حيث حماية حقوقها أيضًا.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. القيام بحملة توعية بالمارسات الصحية، ودعم العيادات المتنقلة في المناطق النائية والريفية.
٢. تعزيز الشراكة المجتمعية الفاعلة، والعمل الطوعي مع منظمات المجتمع المدني، في تنفيذ حملات التوعية الصحية والصحة الإنجابية.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. دعم القطاع الصحي العام، والتحسين الفوري لواقع المستشفيات الحكومية، وزيادة عددها وتوزيعها على مدن العراق وبلداته، بما يتناسب مع الكثافة السكانية.
٢. مراقبة استيراد الأدوية والتدقيق في سلامة ما يُستورد منها، وتفعيل القوانين الخاصة بحاسبة المقصّرين والمتجاوزين.

**الجهات المعنية بالتنفيذ:** الحكومة الاتحادية، ووزارة الصحة، والحكومات المحلية، ودوائر الصحة في المحافظات، وهيئات المجتمع المدني.

### الموارد المتاحة:

١. موارد وزارة الصحة من التخصيصات الاتحادية.
٢. دعم المنظمات المعنية بالصحة والصحة الإنجابية.

### أضرار عدم المعالجة:

ترجع التنمية المستدامة بكافة مندرجاتها، وعدم تحقيق أهدافها، لتدني مستوى الصحة العامة للأفراد.

## ثمار التغيير المرجو وفوائده:

مجتمعٌ مُعافٍ جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا، من خلال تحسين حزمة الرعاية الصحية الأُولية والخدمات الصحية، وفقًا للمعايير، وبجودة عالية.

## خطة العمل:

١. دراسة وزارة الصحة والبيئة لاحتياجات المناطق الفقيرة والمتضررة من النزاعات، إلى الخدمات الصحية.
٢. الإنشاء والتأهيل والتجهيز لمراكز صحية، أو عيادات متنقلة في المناطق الفقيرة ومناطق النزاع.
٣. ترشيد أجور الأطباء في القطاع الخاص.
٤. توفير الأدوية والمستلزمات الطبية.
٥. فتح مراكز تدريب للقابلات والكوادر الطبية، في المحافظات والقرى النائية.

## ١٩- الصحة النفسية

إنّ الصحة النفسية جزء أساسي لا يتجزأ من الصحة. وفي هذا الصدد، تُعتبر منظمة الصحة العالمية أنّ: «الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنيًا وعقليًا واجتماعيًا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز»؛ ما يعني أنّ مفهوم الصحة النفسية يتجاوز اختفاء الاضطرابات أو حالات العجز النفسية، حيث إنّ الصحة النفسية عبارة عن حالة من العافية، يمكن للفرد فيها تكريس قدراته الخاصة، والتكيف مع أنواع الإجهاد العادية، والعمل بتفانٍ وفعالية، والإسهام في مجتمعه<sup>٤٥</sup>.

لا شكّ أنّ الشعب العراقي، الذي عرف في العقود الأخيرة موجات متعدّدة من الحروب والأزمات السياسية والاجتماعية، إضافة إلى الإرهاب والنزوح، يعاني قسمًا من أبنائه الصدمات والأعراض المختلفة، التي تمسّ صحتهم النفسية. ولا بد في هذا المجال، من إيلاء رعاية الأطفال والنساء الذين عانوا الحروب والاضطرابات أهمية قصوى وطائرة، وخاصة الذين كانوا مختطفين لدى تنظيم داعش. يُضاف إلى هذا الواقع، ما أفرزته جائحة كوفيد١٩ من ضغوط واضطرابات نفسية، بسبب القيود المفروضة على الحركة والتجمعات، وفقدان الوظائف، ووفاة الأقارب والأحباء، والقلق من صعوبات الحياة. فانتشرت تقارير عن الزيادة في عنف الأزواج والشركاء، وارتفاع معدلات الانتحار.

يعاني العراق بشكل مؤلم نقصًا في الأطباء والمختصين النفسيين. وفي حين يوجد تسعة عاملين في الرعاية الصحية النفسية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص على المستوى العالمي، تنخفض في العراق هذه النسبة إلى أقل من ٢ لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص، ثلثهم من غير المتخصصين؛ ما يعني أنّ البلاد تعاني نقصًا حادًا في أعداد الأطباء والمعالجين النفسيين. ولا يتجاوز إنفاق العراق على الصحة النفسية نسبة ٢٪ من ميزانيته للصحة، وذلك مع حقيقة أنه في مقابل كل دولار أميركي يُستثمر في تعزيز علاج الاضطرابات الشائعة (مثل الاكتئاب والقلق)، يتحقّق عائِدٌ قدره ٥ دولارات أميركية في مجال تحسين الصحة والإنتاجية.

تعمل منظمة الصحة العالمية مع الحكومة العراقية، على توفير خدمات دعم صحة عقلية ونفسية لأكثر المجموعات ضعفًا في المجتمع، تتناسب مع ثقافة العراق، وتستند إلى الأدلة والقيم المجتمعية. وفي إستراتيجية تشاؤك المهامّ هذه، يجري تدريب عاملي الرعاية الصحية النفسية، ثم الإشراف عليهم أثناء تعاملهم مع الاضطرابات النفسية الشائعة. ومع كل هذه الجهود، ما زالت غالبية الناس لا يستطيعون الحصول على الخدمات النفسية في العراق بسهولة. لذلك، إنّ تطوير نظام ثابت للدعم النفسي في بلد تكثر فيه الاحتياجات، وتقلّ فيه الكوادر المختصة في الصحة النفسية، وتُلق بالمرضى وصمة عار - سيستغرق وقتًا وجهدًا، لكنه سيكون ذا أهمية حيوية للصحة النفسيّة للعراقيين، ولإستقرار المجتمع العراقي وازدهاره.

٤٥ راجع: موقع منظمة الصحة العالمية، «الصحة النفسية: تعزيز استجابتنا».

## ١٩- التوصية السياساتية بشأن الصحة النفسية

**المعضلة:** الحاجة الملحة والكبيرة إلى العناية بالصحة النفسية للمواطنين، في ظل ضعف الموارد والقدرات.

**نطاق المعضلة:** العراق كله، وخاصة المناطق المحررة من داعش.

**التغيير المرجو:** وجود كوادر وخدمات عالية الجودة، وقادرة على الاستجابة السريعة في كل أنحاء البلاد، بهدف تعزيز الصحة النفسية.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. عقد شراكات مع المنظمات العالمية صاحبة القدرة على تقديم خدمات الصحة النفسية، بالتعاون مع المختصين المحليين.
٢. الشروع في تطوير الاختصاصات الأكاديمية المرتبطة بالصحة النفسية في الجامعات العراقية.
٣. وضع برنامج وطني شامل لتعزيز الصحة النفسية.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

التوعية بضرورة العناية بالصحة النفسية، والتحرر من الوصمة المرتبطة بذلك.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. تطوير مفضية الصحة النفسية في وزارة الصحة، لوضع برنامج وطني شامل.
٢. إطلاق عملية تطوير الاختصاصات المطلوبة في هذا المجال ضمن الجامعات العراقية، وتشجيع الطلاب على الالتحاق بهذه الاختصاصات.
٣. التعاون مع المنظمات الدولية وخصوصًا منظمة الصحة العالمية، لتكثيف برامج الاستجابة والدعم النفسي للمواطنين.

**الجهات المعنية بالتنفيذ:** الحكومة الاتحادية، وحكومة إقليم كردستان، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ونقابة الأطباء، والحكومات المحلية، ودوائر الصحة في المحافظات، والمنظمات الدولية، وهيئات المجتمع المدني.

### الموارد المتاحة:

١. برنامج منظمة الصحة العالمية للصحة النفسية في العراق.
٢. الكوادر العراقية.

### أضرار عدم المعالجة:

تفاقم الأزمات النفسية، وتراجع صحة العديد من المواطنين، مع ما يُنتج ذلك من خلل في الإنتاج والاستقرار.

### ثمار التغيير المرجو وفوائده:

مجتمع معافٍ جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا، وقادر على تخطي الأزمات وبناء المستقبل الفردي والجماعي بشكل سليم.

### خطة العمل:

١. دراسة شاملة لواقع الحاجات والموارد المتاحة محليًا، والشراكات الممكنة دوليًا.
٢. وضع خطة استجابة وطنية للحاجات في كل المناطق.
٣. وضع البرامج الأكاديمية المطلوبة لزيادة عدد العاملين في القطاع على المدى المتوسط.

## ٢٠- حماية البيئة والموارد الطبيعية

يَنعم العراق بطبيعة غنيّة بعناصرها المتنوّعة من جباله الشمالية، وُصولاً إلى إطلالته على الخليج، ومروراً بالصحراء ونهرَي دجلة والفرات اللذين أُعطيَا اسم هذه المنطقة القديم: ”بلاد ما بين النهرين“، إضافة إلى ثرواته الجوفية والنباتية وغيرها. لكن العراق عانى تدميرًا كبيرًا لبيئته الطبيعية، بسبب الحروب المتتالية، وما نتج من استعمال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية من تلوّث للأرض والهواء. ثم إنَّ غياب سياسات حماية البيئة، وضعف إدارة النُفايات على أنواعها، والثقافة المرتبطة بها، أسباب إضافية تُضاعف الأزمة، وتجعل المعالجات المطلوبة أكثر إلحاحًا، والمقاربات أكثر شمولية.

في عام ٢٠٠٨ تأسست وزارة البيئة<sup>٤٦</sup>، وفي ٢٠٠٩/١٢/١٣ أُقرَّ قانون حماية وتحسين البيئة، الذي يهدف إلى: «إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها، وحماية الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوّع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال»<sup>٤٧</sup>. ويطلب القانون إنشاء ”مجلس حماية وتحسين البيئة“، على أن يرتبط بوزارة البيئة، ويضمّ ممثلين عن عشرين وزارة معنيّة بهذا الملف، إضافة إلى ممثلين عن أمانة بغداد والهيئة العراقية للسيطرة على النشاط الإشعاعي<sup>٤٨</sup>. أيضًا يلحظ القانون إنشاء مجلس محليّ لحماية وتحسين البيئة في كلّ محافظة<sup>٤٩</sup>.

تُجمع الدراسات والتقارير في هذا المجال، على أن المعالجات تصبح كل يوم أكثر إلحاحًا<sup>٥٠</sup>. إن الاعتراف بمأساوية الواقع الراهن للبيئة، يدفعنا إلى المطالبة بالإسراع في وضع خطة وطنية شاملة، تعتمد على دراسات وتقييم علمي رصين للواقع البيئي، وبرامج منطوقية للمحافظة على سلامة الموارد الطبيعية واستدامتها، لِمَا لذلك من أثر في الاقتصاد والصحة والسياحة والتنمية بشكل عام.

٤٦ تأسست وزارة البيئة

بموجب القانون رقم

٢٠٠٨/٣٧.

٤٧ قانون حماية وتحسين

البيئة المرقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩،

المادة الأولى.

٤٨ راجع القانون ٢٧/٢٠٠٩،

المادتين ٣ و٤.

٤٩ راجع القانون ٢٧/٢٠٠٩،

المادة ٧.

٥٠ راجع تقرير وزارة البيئة،

حالة البيئة في العراق، ٢٠١٧.

## ٢٠- التوصية السياساتية بشأن حماية البيئة والموارد الطبيعية

**المعضلة:** التدمير المتراكم للبيئة الطبيعية، وغياب السياسات الرشيدة والعلمية لحمايتها وتحسينها؛ ما سبب ويتسبب بآثار كارثية في الإنسان في العراق.

**نطاق المعضلة:** العراق ككل.

**التغيير المرجو:** حماية البيئة وتحسينها من خلال الإزالة والمعالجة للضرر الذي لحقها، والحفاظ على الصحة العامة، والموارد الطبيعية، والتنوع الإحيائي والطبيعي؛ بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة، وتحقيق التعاون الوطني والدولي والإقليمي في هذا المجال.

### الحلول المقترحة على المستوى السياسي:

١. تفعيل تنفيذ القانون (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ الصادر عن مجلس الرئاسة، والمتعلق بحماية البيئة وتحسينها.
٢. سنّ قوانين تُقلّل من استعمال المواد الكيميائية والبلاستيكية.
٣. سنّ قوانين فورية تحظر تحويل المناطق الزراعية إلى تجمّعات سكنية.
٤. حظر استغلال الساحات الخضّر داخل المدن، لأغراض البناء أو لأغراض تجارية.
٥. حل مشكلة تلوث مياه الشرب.
٦. إصلاح الأراضي الزراعية، وترشيد استعمال المياه لأغراض الزراعة، باستعمال الطرق العلمية الحديثة، كريّ الأنهار وتنظيفها.
٧. تخصيص ساعات في المنهج الدراسي للتوعية البيئية.
٨. الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تدوير النفايات.

### الحلول المقترحة على المستوى الاجتماعي:

١. نشر الوعي الاجتماعي بأهمية المحافظة على سلامة البيئة، وتقديم الإرشادات العملية لتحقيق ذلك.
٢. تقليل استخدام المواد البلاستيكية.
٣. إشراك المجتمع - ولا سيّما المؤسسات المدنية الحكومية والتعليمية-، في جولات لتنظيف البيئة.

### إجراءات التنفيذ وآلياته:

١. التوجيه والإرشاد التربوي والإعلامي.
٢. التعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية.
٣. تفعيل دور هيئات المجتمع المدني لحماية البيئة.

### الجهات المعنية بالتنفيذ:

١. وزارة البيئة، ووزارة النفط، ووزارة الإعمار والإسكان، والوزارات الأخرى ذات الصلة.
٢. مجالس حماية البيئة وتحسينها في المحافظات.
٣. الجهات المعنية بالمحافظة على المواقع التراثية الطبيعية والثقافية.

### الموارد المتاحة:

١. لجان مختصة بحماية البيئة وتحسينها.
٢. الجامعات والمؤسسات التربوية والإعلامية.
٣. تخصيصات مالية من الميزانية العامة.
٤. كوادرات عراقية متدرّبة ومؤهلة لهذه المهمة.
٥. هيئات المجتمع المدني.

### أضرار عدم المعالجة:

١. زيادة الأمراض، ولا سيّما الأمراض الفتّانة الناتجة ممّا لحق بالبيئة العراقية من تدمير متعمد، باستعمال مواد محظورة دولياً خلال الحروب السابقة.
٢. الهجرة الداخلية بسبب العوامل البيئية.
٣. تشوّه التربة بسبب فقدانها لخصائصها الطبيعية؛ ما يؤثر سلبيًا في كفاءتها الإنتاجية.
٤. أزمة مياه حادة.
٥. احتباس حراري وخلل مناخي.
٦. تشوّه المنظر الطبيعي.

### ثمار التغيير المرجو وفوائده:

١. إيجاد بيئة صحيّة، تساعد على تنشئة إنسان سليم ومُعافٍ.
٢. خلق علاقة سليمة بين الإنسان والبيئة.
٣. توفير بيئة خضراء وسليمة، ذات مردود اقتصادي.
٤. حماية المياه من التلوث.
٥. تطوير الزراعة، والتقليل من التصحّر، والعناية المكثّفة بالتخطيط العمراني.

### خطة العمل:

١. إنجاز سياسة بيئية وطنية متكاملة بمنهجية تشاركية.
٢. تقديم تقارير دورية تتضمن ما لحق بالبيئة من ضرر، وتقديم الإرشادات العلمية في سبيل إصلاحها، بإشراف كوادرات علمية مختصة.
٣. حملة وطنية شاملة، هدفها زيادة الوعي البيئي، وتشخيص الأخطار الناجمة عن تراجع هذا الوعي.
٤. متابعة التنفيذ الفعلي للبرامج البيئية.

# الملحق الأول

## المشاركون/ات في الحوار

السيدة أمل فرج	الدكتور علي حاكم صالح
الشيخ أنس محمود العيساوي	النائب الدكتور علي الشكري
السيدة إيهان طلعت	السيد عمر الشاهر
المستشار الدكتور جابر الجابري	الدكتور فارس كمال نظمي
الأستاذ جمال الجواهري	المستشار فرهاد علاء الدين
الشيخ جهاد الأسدي	الوزير الدكتور قصي السهيل
الوزير الدكتور حسن ناظم	الوزير الدكتور لؤي الخطيب
السيد زيد بحر العلوم	السيد مريوان نقشبندي
السيد زيد الطالقاني	الدكتورة منى يوخنا ياقو
الدكتور سعد سلّوم	السيدة نادية فاضل
النائب الأستاذ صائب خدر	القاضي هادي عزيز علي
الدكتور ضياء الأسدي	(المرحوم) الأستاذ هشام الهاشمي
الأستاذ عارف كامل البهاش	السيدة هناء أدور
الدكتور عباس كاظم	النائب هوشيار عبد الله
الشيخ عبد الوهاب السامرائي	النائبة هيفاء الأمين
الدكتور عقيل الخاقاني	المطران الدكتور يوسف توما
الدكتور علي حاتم الحسن	

# الملحق الثاني

## المؤسسات المنظمة

مركز رشاد للحوكمة الثقافية



مؤسسة أديان: مؤسسة للتنوع والتضامن والكرامة الإنسانية. وهي مؤسسة مستقلة غير سياسية ولا تتوخى الربح، ومقرها في لبنان. يُعنى مركز رشاد في المؤسسة بصناعة السياسات وتقديم الاستشارات للقطاعين العام والخاص ولؤسسات المجتمع المدني، وإدارة الحوارات التي من شأنها ترشيد الحوكمة وإدارة التنوع والوقاية من التطرف.

## جرى تنفيذ المشروع بالشراكة مع



كرسي اليونسكو في جامعة الكوفة لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي

يتوخى تقديم المعرفة الأكاديمية في الحقول الإنسانية لا سيما الدراسات المتعلقة بين الأديان والمذاهب، وتشجيع ثقافة الحوار والتعايش السلمي واحترام حقوق الآخرين.

## جمعية الأمل العراقية

تعمل على المشاركة في التأهيل ورفع الوعي الاجتماعي لضمان السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في العراق.



## مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية

تعمل على دراسة الأقليات والذاكرة الجماعية وحوار الأديان لتعزيز التنمية الثقافية في العراق والعالم العربي.

## ساهمت في تمويل المشروع

### مؤسسة "أعمل" - كنيسة السويد

تعمل من أجل كرامة جميع الناس وحقوقهم بدون تفرقة بسبب الدين أو الأصل. وتسعى المؤسسة إلى تحقيق تنمية مستدامة بالتعاون مع المؤسسات الشريكة.



يمثل هذا التقرير ثمار حوار المسار الثاني، بين الشخصيات العراقية التي شاركت فيه. ومضمونه لا يمثل بالضرورة وجهة نظر المؤسسات التي ينتمي إليها المتحاورون/ات. ثم إنّ موافقتهم على التقرير لا تعني بالضرورة تبنيهم كافة المفاهيم والتفاصيل التي يتضمّنها. أيضًا لا يمثل التقرير بالضرورة رأي مركز رشاد أو المؤسسات الشريكة والداعمة للمشروع.

**أدار هذا المشروع وأشرف على تحرير تقريره: البروفسور فادي ضو**

**يَسِّر الحوار: الدكتور أنطوان حداد**

